تقرير مؤتمر حماية الموروث الثقافي
2023
ضمن مشروع «فنار» الحقوق الثقافية

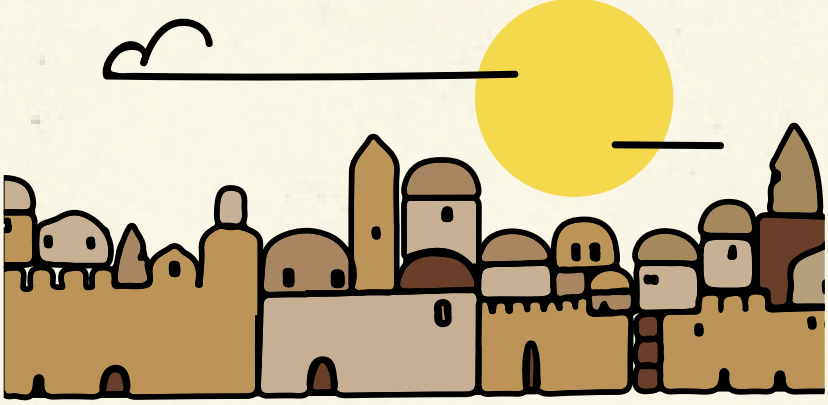

قائمة المحتويات

مؤتمر حماية الموروث الثقافي 2023	1
الأجندة وجلسات المؤتمر	3
المتحدثون	6
كلمة رئيس مجلس إدارة جمعية الروزنا أ. رائد سعادة	10
ورقة مفهوم حول الحقوق الثقافية - جمعية الروزنا	13
الإطار القانوني للحق في الثقافة في فلسطين – أ. طاهر تيسير المصري	20
الحق في حماية الموروث الثقافي - تجربة لجنة إعمار الخليل في رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي أ. عماد حمدان	22
دولة فلسطين: الدولة الأحدث، وربما الأمة صاحبة أقدم علامة تجارية في العالم الترويج للسياحة الثقافية والتراثية في فلسطين عالمياً: صعوبات وتوصيات - د. رامي ك. إسحاق	30
منصة فلسطين غير المحكية، ميار سامي	39
دور اليونسكو في الحفاظ وتعزيز التراث الثقافي والصناعات الإبداعية الفلسطينية- أ. محمد حماد	44
دور الجاليات والسفارات في الحماية والترويج الخارجي لدولة فلسطين - السفير د. عمر عوض الله مساعد وزير الخارجية والمغتربين للامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة- وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية	46
حماية التراث المادي (المعماري) أ. لوما قمصية	50
تعزيز الصناعات الإبداعية الفلسطينية في دعم الحق في الثقافة في فلسطين، اعداد أ. شيرابي يامادا	57
الوقف الإسلامي في القدس الشريف بين التاريخ ودوره في حماية القدس وأهلها، اعداد أ. محمود علي قدورة	60
النظام القانوني للوقف الإسلامي في مدينة القدس الشريف، إعداد: المحامي خالد زبارقة	65

مؤتمر حماية الموروث الثقافي 2023

بعد أن أخذت جمعية الروزنا زمام المبادرة في الإضاءة على واقع الحقوق الثقافية في فلسطين خلال العامين الماضيين، تنفذ الجمعية بالشراكة مع مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، التجمع السياحي المقدسي وملتقى شباب بلا حدود مؤتمرهم الأول الذي سيُسلط الضوء على حالة الموروث الثقافي واستراتيجيات حمايته؛ من خلال تقديم المعلومات المحدّثة للتحديات التي تقف عائقاً أمام حمايته وأمام تعزيز الهوية الفلسطينية، إضافة لطرح التوصيات والطموحات المستقبلية. وينفذ المؤتمر بمشاركة مميزة من المؤسسات الرسمية، الحقوقية والثقافية، وعدد هام من المؤسسات الأعضاء في الشبكة الفلسطينية للسياحة الرديفة – نبتو العاملة في مجال تطوير السياحة المجتمعية في فلسطين، وذلك في إطار العمل المشترك مع كافة القطاعات المجتمعية والثقافية. ويأتي المؤتمر على هامش **أسبوع التراث الثاني عشر في بيرزيت** وهو أحد أهم الفعاليات الثقافية الوطنية التي تنفذها جمعية الروزنا والساعية إلى حماية التراث الثقافي، تنمية الريف الفلسطيني وتفعيل وإحياء البلدة القديمة في بيرزيت.

الهدف العام من المؤتمر:

تسليط الضوء على الحقوق الثقافية والتأثير على السياسات الوطنية الإنمائية، بحيث تصبح جزء رئيسي من الحقوق الأساسية الفلسطينية، الضغط والمناصرة باتجاه تنفيذ الإتفاقية الدولية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

الأهداف الخاصة:

- إطلاق مجموعة من **أوراق العمل**/ **أوراق الحقائق** ونشر المعلومات الموثّقة حول قضايا متعلقة بحالة الموروث الثقافي الفلسطيني.
- المساهمة في إغناء مصادر البحث الفلسطينية المتعلقة بالقطاع الثقافي والمساهمة في تطوير تقارير الظل الخاصة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأعوام القادمة.

جلسات ومحاور المؤتمر:

- الحقوق الثقافية بين التشريعات والواقع.
- الترويج لجمال فلسطين كمقصد سياحي.
- الحماية الدولية والمحلية للموروث الثقافي الفلسطيني.
- واقع الممتلكات الوقفية في القدس.

الأجندة وجلسات المؤتمر

المتحف الفلسطيني – 16/7/2023

الجلسة	المداخلات	الجهة المتحدثة
ترحيب واستقبال	**9:00 – 9:20**	
9:20-9:30	كلمة الإفتتاح	أ. رائد سعادة – رئيس مجلس ادارة جمعية الروزنا للتراث المعماري
الجلسة الأولى: 9:30 – 10:10 الحقوق الثقافية بين التشريعات والواقع ميسر الجلسة: أ. طلعت علوي	غياب الحق في الثقافة كأحد الحقوق الأساسية الفلسطينية	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أ. طاهر المصري – باحث حقوقي
	دور الوزارات في الحفاظ على الحقوق الثقافية وآلية الرد على المخالفات	وزارة الثقافة الفلسطينية أ. رشيد عناية-محرر ثقافي
	دور الوزارات في الحفاظ على الحقوق الثقافية وآلية الرد على المخالفات	لجنة إعمار الخليل أ. عماد حمدان – مدير عام لجنة إعمار الخليل

الجلسة الثانية: 10:10 –11:00 الترويج لجمال فلسطين كمقصد سياحي ميسرة الجلسة: أ. مي مصطفى	فرص استقطاب الأجانب والترويج لدولة فلسطين دولياً	وزارة السياحة والآثار الفلسطينية أ.مجدولين سلامة – مديرة المواد الإعلامية السياحية - الإدارة العامة للتسويق السياحي
	ترويج التراث الثقافي الفلسطيني	د.رامي اسحق أكاديمي في جامعة برادا للعلوم التطبيقية – هولندا. وأستاذ مساعد في كلية السياحة وإدارة الفنادق – جامعة بيت لحم
	الرواية الفلسطينية عبر المنصات الرقمية	منصة "فلسطين غير المحكية" أ.ميار سامي – منسقة المشروع
استراحة: 11:15 – 11:00		
الجلسة الثالثة: 12:00 - 11:15 الحماية الدولية والمحلية للموروث الثقافي الفلسطيني ميسرة الجلسة: أ. مي مصطفى	دور المؤسسات الدولية في حماية الموروث ودعم الابتكار	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو أ.محمد أبو حماد- مهندس معماري، وخبير في مجال التراث الثقافي
	دور الجاليات والسفارات في الحماية والترويج الخارجي لدولة فلسطين	وزارة الخارجية الفلسطينية السفير د. عمر عوض الله مساعد وزير الخارجية والمغتربين للامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة
	حماية التراث المادي (المعماري)	مركز حفظ التراث م. لوما قمصية - مدير مشارك
	تجربة تسويق المنتجات الحرفية والإبداعية	مؤسسة سنبلة أ.شيرابي يامادا – المدير التنفيذي
12:30 –12:00	زيارة المعرض الخارجي – نماذج ناجحة في حماية الموروث الثقافي يتخللها فقرة فنية	

الجلسة الرابعة: 12:30- 1:15 واقع الممتلكات الوقفية في القدس	الوقف الذُري بين الحقيقة والواقع	أ. محمود علي قدورة – جمعية المحافظة على الوقف والتراث المقدسي "وقفنا"
	النظام القانوني للوقف الإسلامي في مدينة القدس الشريف	م. خالد زبارقة – محامي مختص في شؤون القدس
1:15 – 2:00	**الختام وفترة الغذاء**	

المتحدثون:

- **أ. رائد سعادة**

رئيس مجلس إدارة جمعية الروزنا، والتجمع السياحي المقدسي، وشبكة المؤسسات السياحية الفلسطينية، وحوش الفن الفلسطيني. وهو أمين الصندوق لدى مؤسسة المعمل المعاصر، وأمين صندوق مؤسسة قدسنا.

- **أ. طاهر تيسير المصري**

حاصل على شهادة الماجستير في القانون الدولي الخاص عام 1994، عمل في العديد من المؤسسات البحثية الفلسطينية، له العديد من الأبحاث والدراسات والمقالات القانونية والسياسية، ويعمل حالياً باحثاً قانونياً في دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات الوطنية في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

- **أ.عماد حمدان**

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، ودرجة الماجستير في التنمية المستدامة، عمل كمدير إداري في المملكة العربية السعودية وفي الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المؤسسات. منذ العام 1996م وحتى الآن يعمل في لجنة إعمار الخليل، بداية كمدير إداري وبعدها شغل منصب المدير العام فيها. في العام 2014م تم تعيينه كمدير مشارك في برنامج إحياء مراكز المدن التاريخية والممول من الحكومة النرويجية، وهو عضو نشيط في المنظمات الأهلية والاجتماعية التي تُعنى بالشباب والمجتمع في فلسطين.

- **أ.مجدولين سلامة**

حاصلة على شهادة الماجستير في الدراسات السياحية وبكالوريوس في اللغة الإنجليزية / فرع الترجمة من جامعة بيت لحم، وتعمل في وزارة السياحة والآثار الفلسطينية في منصب مديرة المواد الإعلامية السياحية.

- **د. رامي إسحاق**

ولد في فلسطين، وأكمل دراساته الجامعية في هولندا، وتخرج من المملكة المتحدة وحصل على الدكتوراه من جامعة غرونينغن في العلوم المكانية بهولندا. وهو حالياً زميل أول في أكاديمية السياحة بجامعة بريدا للعلوم التطبيقية في هولندا. إضافة إلى ذلك، يعمل د. رامي أستاذاً مساعداً في كلية السياحة وإدارة الفنادق في جامعة بيت لحم، فلسطين. يشغل حالياً منصب نائب رئيس لجنة الأبحاث 50 حول السياحة الدولية، الرابطة الدولية لعلماء الاجتماع (2018-2024). تتركز اهتماماته البحثية في مجال تطوير السياحة وإدارتها، والنظرية النقدية، والجوانب السياسية للسياحة. نشر العديد من المقالات والكتب وفصولاً في كتب حول السياحة والاستقرار السياسي والإحتلال والسياحة والحرب والسياحة المظلمة/التراثية والعنف والسياحة التحويلية.

- **أ.ميار سامي**

منسقة مشروع **"فلسطين غير المحكية"**، خريجة علم نفس ودراسات مرأةومنسقة اللجنة الطلابية لمرصد العدالة الاجتماعية في جامعة بيرزيت.

- **أ.محمد أبو حماد**

مهندس معماري، وخبير في مجال التراث الثقافي. حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة بيرزيت، وماجستير في الدراسات الحضرية من جامعة فريجي – بروكسيل. محمد له خبرة في التصميم المعماري وفي الحفاظ على التراث الثقافي. يُشرف محمد على عدد من المشاريع في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو منذ العام 2012. بالتركيز على الحفاظ على التراث المعماري والتاريخي، المواقع الأثرية وتطوير المتاحف.

- **د. عمر عوض الله**

دبلوماسي وسفير مساعد وزير للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في وزارة الخارجية والمغتربين. لعب د. عمر دوراً هاماً في تطوير استراتيجية دولة فلسطين وإطارها المؤسسي للإنضمام إلى الأمم المتحدة ومنظماتها، وكان أحد أعضاء الفريق الرئيسي لحصول دولة فلسطين على عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو عام 2011. يشرف على تعاون دولة فلسطين مع منظمات الأمم المتحدة ولمواثيق الدولية للمحكمة الجنائية الدولية، بما فيها تقارير دولة فلسطين ومناقشاتها في مجلس حقوق الإنسان. كما يعمل على موائمة القوانين الفلسطينية مع اتفاقيات حقوق الإنسان. يتمتع الدكتور عمر بأكثر من 20 عامًا من الخبرة الدبلوماسية وشغل سابقًا منصب القائم بالأعمال والمستشار السياسي في سفارة دولة فلسطين في أوكرانيا، حيث حصل أيضاً على درجة الدكتوراة في العلاقات الدولية.

- **أ.لوما قمصيه خوري**

حاصلة على درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية في عام 2000 من جامعة بيرزيت في فلسطين. عملت في مركز حفظ التراث الثقافي منذ عام 2007 كمهندس معماري في مشروع خطة إدارة وصيانة منطقة بيت لحم. تعمل لمى منذ عام 2016 مديراً مشاركاً لمركز حفظ التراث الثقافي؛ تؤدي قمصيه دوراً رئيسياً في قيادة المركز في تنفيذ العديد من المشاريع الرائدة في مجال التراث الثقافي. شاركت في العديد من ورش العمل الوطنية والدولية حول الحفاظ على التراث الثقافي.

- **أ.شيرابي يامادا**

المدير التنفيذي لمؤسسة سنبلة. وقد عملت على نطاق واسع مع مجموعات الحرفيين الشعبية في جميع أنحاء فلسطين لأكثر من عقد من الزمان. وهي من مواليد اليابان ، وقد عملت سابقاً في القطاع غير الربحي في منطقة خليج سان فرانسيسكو، وتحمل درجة الماجستير في الشؤون الدولية من جامعة كولومبيا، نيويورك.

- **أ. محمود علي قدورة**

حاصل على ماجستير سياسة واقتصاد، عضو مجلس أوقاف سابقاً، يشغل منذ 10سنوات منصب رئيس جمعية المحافظة على الوقف والتراث المقدسي.

- **م. خالد زبارقة**

متخصص في شؤون القدس والعقارات والأوقاف الإسلامية. عمل مديراً لعدة مؤسسات قانونية وحقوقية في القدس، ومحامياً ممارساً، ومستشاراً قانونياً لعدد من الأوقاف الشهرية - أوقاف عائلية في القدس ومناطق ضمن خطوط فلسطين التاريخية لعام 1948، ومثل ودافع عن الأوقاف في كثير من الحالات أمام المحاكم والدوائر الرسمية الإسرائيلية.

كلمة رئيس مجلس إدارة جمعية الروزنا أ. رائد سعادة

يتمحور هذا المؤتمر حول موضوع التراث الثقافي وحمايته في ظل احتلال يعمل جاهداً على سحق الهوية الفلسطينية، وعلى تدمير أعمدة الحضارة الفلسطينية التي تجذرت في هذه الأرض وارتوت من أرضها ودمائها.

ويأتي المؤتمر في ظل أوضاع صعبة ومعقدة، وفي ظل ظروف تفرض نفسها بقوة على الشعب الفلسطيني من ناحية شرذمته، وهدر طاقاته وموارده.

إيماناً بالعمل التشاركي دَعَونا لعقد هذا المؤتمر لكي نبحث بشكل جماعي عن بوصلة موحدة نسعى جميعاً لتحقيقها، ففي ظل تعدد المؤسسات والوزارات وبرامج العمل، وفي ظل تعدد الأبحاث والمبادرات، وتعدد المانحين الذين ينتقون ما يرونه مناسباً ومنسجماً مع أجنداتهم، نحن نسعى باحثين عن طرق لتعبئة الفراغ ومحاولين جاهدين لاستكمال اللوحة التي تُمثل كياننا وهويتنا وطموحنا ونضالاتنا من خلال البحث عن الألوان المطلوبة فلسطينياً في خضم تعدد الأجندات وتبعثر الجهود.

لا يمكن أن تعمل أصابعنا منفردة من أجل حمل العبء المتزايد في الثقل، وعلينا أن ننتقل إلى التشبيك الذي يجمعنا وينسج جهودنا، ويضخم انجازاتنا بالرغم من شح الموارد والتمويل، وبالرغم من تبعثره محلياً وعالمياً.

نحن نسعى لحماية موروثنا وحقوق مجتمعنا الفلسطيني في ظل الحفاظ على موروثه الحضاري، وتوظيفه عبر تحويله إلى نواة اقتصادية تعتمد بالشكل الأكبر على مواردنا وطاقاتنا وتنتج قدرتنا التنافسية وعناوين هويتنا ووجودنا.

الروزنا... الرؤيا وأولوية العمل

انطلقت فكرة تأسيس الروزنا في العام 2005 من ملاك أحواش البلد القديمة في بلدة بيرزيت بهدف ترميم مباني البلد القديمة، واحياءها وتفعيلها من بعد الترميم من خلال استضافة المؤسسات الثقافية والمجتمعية، إضافة لتنفيذ الفعاليات المجتمعية والثقافية التي تشجع زيارة البلدة القديمة واستكشاف جمالها. وقد تم إطلاق أول نشاط ثقافي في بيرزيت عام 2007 بتنفيذ فعالية أسبوع التراث في بيرزيت بدعم من مؤسسات وشراكات وطنية ودولية.

بعد ذلك بدأت رحلة استكشاف الريف والإنطلاق من بيرزيت لتشمل محافظات جنين، رام الله، القدس، الخليل وغزة، في محاولة للترويج لجمال فلسطين كمقصد سياحي، إبراز كنوز فلسطين وموروثها الثقافي بمزاياه التنافسية من خلال الاستثمار في القادة المحليين والمجتمع المحلي القادر على تقديم خدمات سياحية مثل بيوت الضيافة، الدليل السياحي وخدمة المبيت وغيرها من التدخلات التي تساهم في تعزيز التنمية الريفية المستدامة.

تتمحور برامج عمل الجمعية ووفقاً لاستراتيجية عملها للأعوام 2023-2027 تحت عنوان **«نحو مجتمع محلي حاضن للموروث الثقافي»** في استكمال العمل ضمن برنامج إعادة احياء البلدات القديمة، برنامج السياحة المجتمعية، برنامج توثيق الموروث المادي والغير مادي. وقد تم تبني برنامج جديد متعلق بالمناصرة على الحقوق الثقافية، وذلك في ظل ما يعانيه الموروث الثقافي الفلسطيني من إهمال، ومحاولات تهميش الهوية وسرقة واندثار التاريخ، وما يتعرض له من انتهاكات سواء من جانب الإحتلال الاسرائيلي أو من تحديات داخلية، لذا أصبح العمل في مجال المناصرة على الحقوق الثقافية أولوية في العمل في محاولة للتأثير على السياسات الوطنية والانمائية، واعتبار الحقوق الثقافية جزء أساسي من حقوق الإنسان. ووفقاً لذلك يتم العمل بالشراكة مع المؤسسات الحقوقية على التوعية بالحقوق الثقافية، وتفعيل أنظمة استقبال الشكاوى لتشمل انتهاكات واشكاليات متعلقة بالقطاع الثقافي. إضافة لمحاولات تطوير آليات لحماية الموروث الثقافي كتطوير التشريعات وتنفيذ السياسات الوطنية الداعمة، الاحياء وتنفيذ المبادرات المحلية الثقافية، بالاضافة لتفعيل دور المؤسسات الضاغطة على المؤسسات الرسمية وغيرها.

نرى أن مخزون الموروث الثقافي المادي وغير المادي والطبيعي غني وساهم ولا زال يساهم في النضال الوطني وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني وعيشه الكريم. إن طموحنا للحفاظ على الموروث الثقافي وتطويره، وجعله جاذباً وشاملاً ليس فقط ضرورة تنموية؛ بل حق أصيل للأجيال الحالية والمستقبلية ومورد مستدام يساهم في تعزيز رفاه المجتمعات المحلية، وتقدّمها والحفاظ على هويتها المتنوعة وتماسكها الاجتماعي.

نؤمن بأن الثقافة تعني حق الوصول اليسر لجميع فئات المجتمع وفي جميع التجمعات للموروث الثقافي وخاصة في الريف الفلسطيني والمناطق المهمشة؛ وأن يكون دور النساء والفتيات والفئات المحرومة مضموناً سواءً كمشاركين أو مستفيدين في جميع مكونات وأنشطة الموروث الثقافي بما يعزز تماسك النسيج

الاجتماعي، القيم الإنسانية، التنمية الاقتصادية وحفظ حق الأجيال القادمة في الموارد الثقافية وبكافة أشكالها.

نؤمن بأن تمكين المجتمع المحلي وخاصة في الريف الفلسطيني من حيث إدارة موارده في الموروث الثقافي أساسي لحماية تراثه المعماري والإنساني والطبيعي، وإبراز هويته التي تكونت عبر التاريخ العريق، وتمثلت في المواقع التاريخية والفنون الفلكلورية والحرف اليدوية والروايات الشعبية وعاداته وتقاليده، والمواسم الدينية والزراعية والاجتماعية، ولغته ومعاني مفرداته.

إن العمل ضمن القطاعين السياحي والثقافي متشعب جداً ومتعدد الأطراف، ساهمت جمعية الروزنا في تشكيل شبكة المؤسسات الفلسطينية للسياحة الرديفة عام 2012 لتعمل بمؤسساتها الفاعلة كجسم استشاري لوزارة السياحة والآثار الفلسطينية على ايصال احتياج وصوت المجتمع المحلي لصناع القرار في محاولة للدعم والتأثير على اجندة السياسات العامة المتعلقة بالقطاع السياحي.

ندرك بأن العمل في مجال حماية الموروث الثقافي صعب جداً ومتشابك، فلا بد من التشبيك الفعال بين المؤسسات العاملة في القطاع لتنفيذ مبادرات حماية شاملة وواحدة، تلتقي فيها جهود الحكومة الفلسطينية مع جهود المجتمع المدني والقطاع الخاص. لا بد أيضا من الإلتفاف حول استراتيجيات عمل موحدة على أساس أن الثقافة حق للجميع دون استثناء، وعلى أساس أن المجتمع المحلي ومؤسساته هو ذراع للقطاع العام، حيث لا يمكن الاستثمار في مبادرات معينة تكون نقيضة للإحتياج العام وحقوق الأغلبية.

ورقة مفهوم حول الحقوق الثقافية - جمعية الروزنا

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) على أن لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون. أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR)[1]، فينص على حق المجموعات في تقرير مصيرها وللأفراد بالتمتع بالحقوق الثقافية بما فيها المشاركة في فوائد الثقافة والعلوم والتمتع بها، والتي تُعد جزءًا مهما من التناغم الاجتماعي وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق في التعليم والحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ودون تمييز في الممارسات بحق فئات معينة أو إنتهاك حقوق الإنسان الأخرى.

خصص العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المادة (15)[2] من بنوده للحقوق الثقافية كالاتي:

1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد:

(أ) أن يشارك في الحياة الثقافية،

(ب) أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته،

(ج) أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه.

2. تراعى الدول الأطراف في هذا العهد، في التدابير التي ستتخذها بغية ضمان الممارسة الكاملة لهذا الحق، أن تشمل تلك التدابير التي تتطلبها صيانة العلم والثقافة وإنماؤهما وإشاعتهما.

3. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي.

4. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بالفوائد التي تجنى من تشجيع وإنماء الاتصال والتعاون الدوليين في ميداني العلم والثقافة

---

1 إعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 كانون الأول 1966 ودخل حيز التنفيذ في 3 كانون الثاني 1976، أنظر الملحق.

2 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b002.html

لازالت الحقوق الثقافية تحظى بأقل قدر من الفهم والتبلور من بين جميع الحقوق

التي كفلها القانون الدولي وتتفاوت تعريفات الثقافة في النصوص الدولية. قدمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 21 لسنة 2009، إرشادات مفصّلة للدول بشأن التزاماتها باحترام الحق في المشاركة في الحياة الثقافية وحمايته والوفاء به[3]. كذلك أشارت اللجنة إلى أن هذا الحق يتضمن خمس صفات أساسية ومترابطة هي :

- **توفر الخدمات الثقافية:** ضرورة إتاحتها ليتمتع بها ويستفيد منها كل فرد، بما فيها المؤسسات والأحداث (مثل المكتبات والمتاحف والمسارح)، والأماكن المفتوحة المشتركة، والسلع الثقافية غير المادية (مثل اللغات والعادات والمعتقدات).

- **إمكانية الوصول:** يشمل ذلك عدم التمييز وإمكانية الوصول المادي والوصول بالمنظور الاقتصادي والوصول إلى المعلومات والتي تكفل لكل فرد فرص فعالة وملموسة ومتاحة للتمتع بالثقافة من دون تمييز، بما فيها الوصول إلى المناطق الريفية والحضرية مع التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والفقراء.

- **القبول:** تقوم الدول باتخاذ التدابير اللازمة والمشاورات مع المعنيين من الأفراد والمجتمعات لضمان قبول التنوع الثقافي.

- **القابلية للتكيف:** ينبغي للدول اعتماد مقاربة مرنة إزاء الحقوق الثقافية، واحترام التنوع الثقافي للأفراد والمجتمعات .

- الملاءمة مع السياق ذي الصلة، مع الاهتمام بالقيم الثقافية المرتبطة بعدة أمور من بينها الاستهلاك الغذائي، واستعمال المياه، وطريقة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، وطريقة تصميم المساكن وتشييدها.

عرفت اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي التي صدرت عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)[4] في العام 2003 التراث الثقافي غير المادي بالممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها

---

3 https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E%2fC.12%2fGC%2f21&Lang=en

4 https://ich.unesco.org/ar/convention

من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية - التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي. ونوهت الاتفاقية الى أن هذا التراث المتوارث جيلاً عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ويعزز من ثم احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية. يتجلى التراث الثقافي غير المادي في التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما في ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي، وفنون وتقاليد أداء العروض، والممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات، والمعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية. كما عرفت الاتفاقية الصون بالتدابير الرامية إلى ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك تحديد هذا التراث وتوثيقه وإجراء البحوث بشأنه والمحافظة عليه وحمايته وتعزيزه وإبرازه ونقله، لا سيما عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي، وإحياء مختلف جوانب هذا التراث.

أصدرت اليونسكو العديد من الوثائق على شكل اتفاقيات أو إعلانات أو توصيات تعزز التنوع الثقافي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتدرجت منذ العام 1950 وحتى الآن:

- 1950 اتفاق بشأن استيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية (اتفاق فلورنسا) وبروتوكول نيروبي الملحق به
- 1952 الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف
- 1954 اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح
- 1970 اتفاقية حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة
- 1972 اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي
- 2001 اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه
- 2005 اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التنوع الثقافي
- 2003 اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي

عانت البشرية من ويلات وأضرار الحروب على التراث الثقافي والحضاري للشعوب والتي تعتبر أساس الحضارة والمدنية ومصدر لإشعاع المعرفة الإنسانية في جميع

العصور. إن الأضرار التي تلحق بالممتلكات الثقافية التي يملكها أي شعب كان تمس التراث الثقافي الذي تملكه الإنسانية جمعاء، فكل شعب يساهم بنصيب في الثقافة العالمية، فالمحافظة على التراث الثقافي تُفيد جميع شعوب العالم وأنه ينبغي أن يكفل لهذا التراث حماية دولية.

فمثلاً نصت المادة (27) من لائحة لاهاي لعام 1907 على أنه في حالات الحصار أو القصف يجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لتفادي الهجوم، قدر المستطاع، على المباني المخصصة للعبادة، والفنون والعلوم والأعمال الخيرية والآثار التاريخية شريطة إلا تستخدم لأغراض عسكرية. أما المادة (56) فنصت على أنه يجب معاملة ممتلكات البلديات وممتلكات المؤسسات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والتربوية، والمؤسسات الفنية والعلمية كممتلكات خاصة عندما تكون ملكاً للدولة. ويحظر كل حجز أو تدمير أو إتلاف عمدي لمثل هذه المؤسسات والآثار التاريخية والفنية والعلمية، وتتخذ الإجراءات القضائية ضد مرتكبي هذه الأعمال.

وحسب اتفاقية التراث العالمي 1972[5] يشمل التراث 3 عناصر رئيسية: تراث مادي (مباني عمرانية)، تراث غير مادي (هو الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية - التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحياناً الأفراد، جزءاً من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلاً عن جيل) والتراث الطبيعي تشمل المعالم الطبيعية، التشكلات الجيولوجية والفيزوبوغرافية والمواقع الطبيعية.

---

5 اتفاقية التراث العالمي 1972 https://www.unesco.org/archive/convention-arb.pdf

التراث الثقافي في فلسطين

عانت فلسطين بعد نكبة عام 1948 ليس فقط من تهجير سكانها بل كان هناك تدمير ممنهج وبقرار سياسي من اعلى المستويات بهدم وتدمير وحرق ونهب كل ما يتعلق بتراث الإنسان في فلسطين من خلال تدمير أكثر من 400 قرية فلسطينية في العام 1949/1950 ونهب مقتنياتها الثقافية بعد انتهاء كل مظاهر الصراع، بما فيها تدمير عشرات القرى ذات الطابع المعماري الفلسطيني المميز، مما أدى الى تشتت العديد من جوانب التراث الثقافي الفلسطيني (Al-Ju'beh, 2008). وبعد عام 1967 تميزت سياسة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بمحاولة السيطرة على الأنشطة الأثرية، ومنعت الفلسطينيين من القيام بحفريات محلية، ووظفت العشرات من خبراء الآثار الإسرائيليين للبحث عن أي موقع يؤكد التاريخ التلمودي للشعب اليهودي في فلسطين، رغم أن القوانين الدولية تمنع أي حفريات أثرية تحت الاحتلال إلا لإنقاذ مواقع مهددة بالانقراض. خلال هذه الحفريات تم إهمال الكثير من الأدلة الأثرية للفترة الإسلامية والبيزنطية وغيرها. تنبه الفلسطينيون لذلك في السبعينيات من القرن الماضي خصوصا من خلال دوائر أو كليات الآثار في الجامعات الفلسطينية لكن لم يكن هناك مؤسسات وموارد تعمل على المستوى الوطني ولها سيطرة للتصدي للتوجه الإسرائيلي.

حصلت فلسطين على صفة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 2012 وكانت قد حازت على العضوية الكاملة في اليونسكو في عام 2011، وبالتالي أصبحت جزءاً من هذه الاتفاقيات. ومنذ ذلك الوقت عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية بعض عناصر التراث الثقافي المهدد مثل تسجيل البلدة القديمة في الخليل على قائمة التراث العالمي عام 2017 سبقها تسجيل كنيسة المهد وقرية بتير، اضافة لتسجيل الثوب الفلسطيني كأحد عناصر التراث الغير مادي.

معيقات الحفاظ على التراث الثقافي

فبالإضافة الى إجراءات الاحتلال المباشرة في السيطرة أو تغير الملامح التاريخية أو جعلها مقتصرة على التاريخ اليهودي، فإن سياساته المختلفة ساهمت بشكل غير مباشر في تدهور أو تدمير العديد من المواقع التاريخية. فمثلا سياسة عدم منح تراخيص البناء وتوسيع الخرائط الهيكلية للسكن في المدن والقرى الفلسطينية أدى الى سوء استخدام لبعض المباني التاريخية وإجراء تعديلات على بعضها لمواكبة الزيادة في عدد السكان.

مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، استلمت الوزارات الناشئة التي في معظمها تأسست من الصفر، مقاليد الحكم ولكن ضمن سيطرة محدودة على مناطق (أ)، واستلمت بيئة قانونية مجزئة وقديمة في كافة المجالات وبدأت بإنشاء مجالس قروية وبلدية مختلفة في كافة المناطق التي تسلمتها، وبقيت مناطق التوسع العمراني للمدن والقرى الفلسطينية تحت سلطة الاحتلال في مناطق (ج) والذي لم يسمح لليوم سوى لعدد قليل منها بالتوسع. حدثت هناك طفرة في البناء في الفترة 2000-1995 في فلسطين والتي شكلت ضغطاً كبيراً على مراكز المدن والقرى حيث تضاعف عدد المباني في فترة قصيرة دون وجود تخطيط استراتيجي أو رقابة عالية عليها، مما أثر سلباً على المناطق الأثرية والطبيعية.

تشكلت وزارتي السياحة والآثار والثقافة في تلك الفترة وحاولت وضع خطط واستراتيجيات لتعزيز وحماية الممتلكات الثقافية. ووجدت هذه الوزارات بيئات قانونية متعددة وقديمة ومجزئة حيث لا يوجد قانون موحد في فلسطين. تخضع المناطق الفلسطينية المختلفة في الضفة والقدس وقطاع غزة لقوانين متعددة مع سيطرة فلسطينية جزئية على السواد الأعظم من هذه المناطق. وبدأ المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تأسس في آذار 1996 بإصدار التشريعات الأساسية، لكن لم تحظ الثقافة والتراث بالأولوية نظراً لتزاحم الأولويات. لكن ذلك العمل توقف منذ نهاية 2005 تمهيداً للانتخابات التشريعية ثم توقف تماماً بعدها نتيجة الانقسام حتى تم حل المجلس التشريعي قبل عدة سنوات. كما أن تقطيع أواصر المناطق الفلسطينية بتقسيمات مختلفة وسيطرة الاحتلال على مناطق (ج) وتطبيق القانون الإسرائيلي في القدس الشرقية، وإعادة احتلال القوات الإسرائيلية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بعد العام 2001، وضعت قيوداً على دور السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية والذي أثر سلبا على التراث الثقافي والطبيعي في فلسطين.

بخصوص المشهد الثقافي، بالرغم من عدم ذكر الثقافة وصونها والمحافظة عليه في القانون الأساسي الفلسطيني والمعدل عام 2003، إلا أن إحدى مواده (مادة 35) تضمنت فقرة في قسم الرئيس: «... أكون مخلصاً للوطن ومقدساته، وللشعب وتراثه القومي ...» عام 2015 صدر قرار عن مجلس الوزراء رقم (14) بإنشاء مركز حفظ التراث الثقافي. تلاه في العام 2018 صدور القرار بقانون رقم (11) بشأن التراث الثقافي المادي. وبالرغم من أن القرار يعكس المواد المهمة في اتفاقية لاهاي (1945) واتفاقية 1970 بشأن الاتجار غير المشروع بالتراث، واتفاقية التراث العالمي (1972)، لكن لم يتبعه إعداد الأنظمة التفصيلية وتفعيله بالطريقة الصحيحة. من أهم ما يميز القانون تعريفه للممتلكات الثقافية المادية الثابتة أو المنقولة بأنها تراثاً إذا كان تاريخها يعود إلى ما قبل سنة 1917م، أو تمتعها بأهمية ثقافية، أو إقتصادية أو طبيعية. وهذا تطور إيجابي مقارنة بالقانون السابق الذي كان يعتبر المرجعية عام 1700م، مما يستبعد بوضوح أي مواقع أثرية أو تاريخية بنيت خلال الفترة العثمانية، وكذلك التحف والأشياء المنقولة، والمباني الدينية والمواقع الطبيعية. بقيت قضية الملكية الفردية للكثير من المباني التاريخية أو بعض المواقع الطبيعية تشكل صعوبة في الحفاظ عليها وتطويرها.

أما في أجندة السياسات الوطنية للاعوام (2017-2022 والمعدلة 2021-2023) فاعتمدت الحكومة الفلسطينية سياسة حماية الهوية والتراث الثقافي في فلسطين كأحدى السياسات الوطنية التي تساهم في تعزيز الصمود والتنمية.

فيما يتعلق بقانون التراث الثقافي الغير مادي، فما زال لم يقر بعد اضافة لعدد آخر من القوانين ذات العلاقة بالموروث الثقافي مثل حق المؤلف وغيرها.

الإطار القانوني للحق في الثقافة في فلسطين

أ. طاهر تيسير المصري

مفهوم الحقوق الثقافية:

لغاية الآن لا يوجد تعريف رسمي معتمد لمفهوم «الحقوق الثقافية، حيث أن هذه الحقوق ترتبط بمجموعة واسعة من القضايا الواجب حمايتها، عدا عن أنه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في التعليم والحق في حرية الفكر والوجدان والدين. وهي تشتمل على حقوق كل شخص بمفرده أو بالاشتراك مع الآخرين وحقوق مجموعات من الناس من أجل تكريس إنسانيتهم ورؤيتهم للعالم والمعاني التي يعطونها لوجودهم وتطورهم والتعبير عن ذلك بكافة الوسائل المشروعة، وهذا يعني حق المشاركة الحرة في الحياة الثقافية بمفهومها الواسع.

الحقوق الثقافية في الاتفاقيات الدولية:

استندت الشرعة الدولية في إقرارها للحقوق الثقافية على عدة مبادئ أساسها المساواة بين الثقافات، ورفض التمييز بين الأمم والشعوب، وعدم الاعتراف بفكرة التفوق أو الهيمنة الثقافية، وما تستند إليه من مفاهيم عنصرية. مما يعني أن منظومة حقوق الإنسان الثقافية، حين أقرت التنوع الثقافي والحقوق والتعددية الثقافية، استندت إلى المساواة في الحقوق بين الأمم، واعتبار جميع الثقافات جزءًا من التراث الإنساني المشترك للبشرية، بما فيها من تنوّع واختلاف، وحق كل فرد في المشاركة الحرة في الحياة الثقافية للمجتمع.

وحددت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خمس سمات مترابطة وأساسية يتضمنها هذا الحق وهي: التوافر، إمكانية الوصول، المقبولية، القابلية للتكيف، الملاءمة.

الحقوق الثقافية في السياسات والتشريعات المحلية:

لم يأتِ القانون الأساسي الفلسطيني بنص واضح وصريح ومنفصل حول ضمان الحقوق الثقافية وحمايتها وإعمالها، ولكن هذا لا ينفي مسؤولية الدولة عن إعمال وحماية هذا الحق. انضمت دولة فلسطين في العام 2014، إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يرتب عليها التزامات في

موائمة تشريعاتها مع ما التزمت به في هذا العهد.

احتوت أجندة السياسات الوطنية (2017 – 2022)، على أهمية حماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني، من خلال تدخلات سياساتية ذات علاقة بدعم الابداع والإنتاج الثقافي، وحماية التراث الثقافي الفلسطيني وتطويره، وتطوير الصناعات الثقافية والسياحية التقليدية، وترويج فلسطين كمعلم سياحي، وانسجاماً مع ما جاء في أجندة السياسات الوطنية، حددت وزارة الثقافة الأهداف الاستراتيجية والسياسات التي ستعمل عليها.

معيقات إعمال الحقوق الثقافية:

غياب الحق في الثقافة كأحد الحقوق الأساسية في القانون الأساسي الفلسطيني، غياب التشريعات الفرعية ذات العلاقة بالحقوق وإدارة الحياة الثقافية، قلة الموارد المالية المخصصة لإعمال هذه الحقوق، غياب آليات التنفيذ العملي للإطار الاستراتيجي الذي يوحد الرؤية الثقافية، ضعف البنية التحتية الثقافية.

التوصيات

- تطبيق نصوص القرار بقانون رقم (11) لسنة 2018، بشأن التراث الثقافي المادي.
- زيادة حجم الأموال المخصصة لوزارة الثقافة في الموازنة العامة،
- إقرار قانون حرية الوصول إلى المعلومات، وقانون خاص بحقوق الملكية الفكرية، وقانون الأرشيف الوطني، وقانون حماية التراث غير المادي.

الحق في حماية الموروث الثقافي

تجربة لجنة إعمار الخليل في رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي - أ. عماد حمدان

تقديم

تمثل البلدة القديمة من الخليل إحدى المناطق الحضرية التاريخية في فلسطين، وتعتبر من أقدم المدن التاريخية الشاهدة على الحضارة العريقة للشعب الفلسطيني، حيث تمتلك البلدة القديمة في الخليل تراثاً معمارياً فريداً يتمثل بوجود الحرم الإبراهيمي والذي يعد أحد أهم وأقدس الصروح المعمارية على مستوى العالم، اضافة الى النسيج العمراني التقليدي الذي نشأ في محيط هذا الحرم الشريف والذي يتميز بخصوصية في تكوينه وعناصره المعمارية.

تعيش البلدة القديمة في الخليل واقعاً سياسياً مريراً يتمثل بوجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يشن حربا على الأرض وشعبها وتاريخها، حيث بات هذا الصراع يهدد معالمها التاريخية والحضارية، كما ويهدد الوجود الفلسطيني فيها. منذ عام 1967، شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب شتى أنواع الاعتداءات والانتهاكات بحق أبناء المدينة وممتلكاتهم العامة والخاصة بغية جعل سلطة الاحتلال أمر واقع مفروض على المدينة و مواطنيها لحملهم على تركها وإفراغها من سكانها الأصليين وطمس المعالم الثقافية والدينية والتاريخية لهذه المدينة ، فمنذ ذلك التاريخ بدأت سلطات الاحتلال بتنفيذ مشروع استيطاني يهدف لمحاصرة المدينة بالمستوطنات إضافة لتقطيع أوصال المدينة من الداخل، لذلك الغرض استولت سلطات الاحتلال على أراضي المواطنين في محيط مدينة الخليل و أقامت عليها مجموعة من المستوطنات أبرزها مستوطنة كريات أربع، ولم يقتصر ذلك المشروع الاستيطاني في محيط مدينة الخليل بل امتد إلى قلب المدينة ليستهدف بلدتها القديمة حيث زرعت سلطات الاحتلال مجموعة من البؤر الاستيطانية داخل حاراتها ذات المباني التاريخية القديمة ، وقامت بتوفير الحماية الكاملة للمستوطنين الإسرائيليين واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها الضغط على الفلسطينيين وتهجيرهم من المدينة، وقد تفاقمت هذه الاعتداءات بعد ارتكاب المتطرف اليهودي غولدشتاين مجزرة الحرم الإبراهيمي عام 1994 بحق المصلين الفلسطينيين الآمنين في الحرم الإبراهيمي مما أدى لاستشهاد

العشرات وجرح المئات من المصلين، على إثر هذه الحادثة واستكمالا لحلقات هذه الجريمة قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمكافئة المجرم والاقتصاص من الضحية وذلك عن طريق تقسيم الحرم الإبراهيمي وسيطرة الاحتلال على معظم أجزاءه ومنع المصلين المسلمين من الصلاة وإقامة الشعائر والمناسبات الدينية في الحرم الإبراهيمي وساحاته في انتهاك واضح بحق قدسية أماكن العبادة والحرية الدينية, وما تبعه من إغلاق البلدة القديمة بشكل كامل من شوارع وحارات ومباني بموجب أوامر عسكرية إسرائيلية إضافة لفرض منع التجول لفترات زمنية طويلة وتحويل البلدة القديمة لما يشبه الثكنة العسكرية بعد إقامة العديد من الحواجز ونقاط التفتيش والمراقبة فيها مما أدى إلى تهجير عشرات العائلات من سكان البلدة القديمة، كما أدى الى القضاء على الانتعاش الاقتصادي الذي كان سائداً هناك بعد إغلاق ما نسبته 76% من المحلات التجارية ومن ضمنها 512 محل تجاري تم إغلاقهم بأوامر عسكرية أفقدت مالكي هذه المحلات مصادر رزقهم الوحيدة وأدت لركود الحركة الاقتصادية نتيجة عدم وصول المتسوقين إليها من محافظة الخليل والمناطق الفلسطينية الأخرى كما كان الوضع بالسابق .

هذه الاعتداءات جميعها شكلت خرقاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني (اتفاقية جنيف عام 1949 والبروتوكولات الملحقة بها 1977) واتفاقية لاهاي لعام 1907 والقواعد الملحقة بها، الواجبة التطبيق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تكفل حماية واحترام حقوق السكان الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال، وبالمقابل تفرض على إسرائيل كدولة احتلال مجموعة من الالتزامات القانونية الواجب احترامها، إضافة لضرورة احترام دولة الاحتلال لمجموعة من الالتزامات الأدبية والأخلاقية التي تكفل حماية الحقوق الإنسانية للمواطنين الفلسطينيين وعدم انتهاكها أو الانتقاص منها تطبيقاً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومبادئ حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

في ضوء هذه المعطيات أصدر فخامة الرئيس الراحل ياسر عرفات مرسوماً رئاسياً قضى بموجبه تشكيل لجنة إعمار الخليل عام 1996 ضمن رؤية بضرورة الحفاظ على الخليل القديمة مدينة عربية إسلامية ذات ارث حضاري عريق، ورسالة تسعى إلى تأهيل وترميم المباني التاريخية في البلدة لقديمة من الخليل من اجل محاصرة البؤر الاستيطانية والحد من توسعها وتشجيع السكان على العودة والسكن فيها والحفاظ على هذه المباني التاريخية القديمة وضمان الإحياء الاقتصادي والاجتماعي

وتواصل البلدة القديمة مع بقية النسيج العام للمدينة.

تعمل لجنة اعمار الخليل على حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه اضافة الى تعزيز دور السكان وحماية حقهم في الحفاظ على هذا التراث وصونه للأجيال القادمة، ولتحقيق ذلك تم تشكيل المكتب التنفيذي للجنة إعمار الخليل ليقوم بإعداد المقترحات الخاصة بمشاريع الترميم والحفاظ والاشراف على تنفيذها على الارض ضمن الخصوصية المعمارية للبلدة القديمة ونسيجها العمراني. ولتحقيق أهدافها في إعادة الحياة للبلدة القديمة من خلال إشغالها بالسكان، تم إيجاد قسم خاص لمتابعة عملية السكن والإسكان، ضمن آلية عمل خاصة وفريدة، تتناسب مع فرادة الواقع العمراني والاجتماعي داخل البلدة القديمة من جهة والواقع السياسي المفروض عليها من جهة أخرى. يقوم قسم السكن والاسكان على متابعة كل ما يخص المباني والسكان بطريقة منظمة قائمة على التواصل بشكل يومي ومباشر، من خلال نشاطه ومتابعته اليومية في الميدان، وفتح أبوابه للمواطنين للتعاون معهم في حل مشكلاتهم وتقديم الخدمات اللازمة لهم. ويسعى هذا القسم لنشر التوعية بين السكان للحفاظ على التراث الثقافي ولتحقيق الاندماج الاجتماعي بينهم. ولخصوصية الوضع السياسي في الخليل، تم ايجاد الوحدة القانونية من أجل متابعة وتوثيق الانتهاكات الاحتلالية ولنشر الوعي بين السكان لمعرفة حقوقهم للدفاع عنها، والمتابعة مع المؤسسات الحقوقية والأممية والدولية والمقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة والمفوضين الساميين لحقوق الانسان ومجلس حقوق الانسان. ويمكن تحديد أهداف الوحدة القانونية بما يلي:

1. الحد من التوسع الاستيطاني في البلدة القديمة/الخليل من خلال الملاحقة القانونية لاعتداءات المستوطنين ومن يساندهم ضد الممتلكات الفلسطينية خاصة اقتحام المباني والسيطرة عليها أو على أجزاء منها بغرض توسيع البؤر الاستيطانية، السيطرة على أراضي المواطنين الفلسطينيين بهدف توسيع المستوطنات أو إقامة بؤر استيطانية جديدة عليها، إضافة لإحباط محاولات المستوطنين المتكررة لخلق تواصل بين البؤر الاستيطانية القائمة بالبلدة القديمة لتقطيع أوصالها والسيطرة عليها بشكل كامل، إضافة لمواجهة عنف المستوطنين واعتداءاتهم ضد المواطنين الهادفة للضغط عليهم وتهجيرهم .

2. مواجهة الأوامر العسكرية الإسرائيلية بكافة أشكالها، خاصة أوامر الاغلاقات (الشوارع-المناطق-المباني)، الاعتداء على الممتلكات التاريخية والدينية ، مصادرة الأراضي، وضع اليد على العقارات الفلسطينية ، شق الطرق الاستيطانية، منع الترميم والسكن وغيرها.

3. رفع مستوى الوعي للمواطنين الفلسطينيين بحقوقهم الإنسانية ، توعيتهم بكيفية التعامل مع اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين والإجراءات الواجب عليهم اتخاذها لدى تعرضهم لهذه الاعتداءات، تقديم الدعم و الإرشاد النفسي و القانوني اللازم لهم بما يعزز صمودهم و يكسر حاجز الخوف والتردد لديهم من متابعة هذه الاعتداءات ومعاقبة مرتكبيها.

4. توفير الحماية للمواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم باستخدام الآليات القانونية المتاحة على المستوى المحلي والدولي .

5. توثيق انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم والاحتفاظ بها في سجل موثق يستخدم في الملاحقة القانونية لمرتكبي تلك الانتهاكات في الوقت الحاضر أو بالمستقبل باعتبار هذه الاعتداءات تشكل جرائم لا تسقط بالتقادم .

6. حل مشكلة تفتت الملكيات للمباني التاريخية في البلدة القديمة من خلال إتباع آليات قانونية تنظم العلاقة بين لجنة إعمار الخليل ومالكي المباني والمستأجرين فيها على حد سواء.

7. تسليط الضوء الإعلامي على البلدة القديمة وفضح ممارسات الاحتلال والمستوطنين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت الوحدة القانونية استراتيجية عمل تقوم على التواصل المستمر مع مواطني البلدة القديمة والتفاعل مع المجتمع المحلي وإشراكهم إيجابياً بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الهدف أهداف لجنة الإعمار وإعطائهم دوراً في متابعة ما يجري. وقد اقتضى ذلك لاهتمام برفع درجة الوعي المواطنين بحقوقهم واعتبار ذلك ركيزة أساسية تشجع المواطن على الدفاع عن حقوقه بعزيمة وإصرار. وقد تطلب ذلك المراقبة الشاملة لانتهاكات حقوق الإنسان في البلدة القديمة، والإحاطة بكافة تفاصيلها، وبالتالي اتخاذ المقتضى القانوني اللازم بشأنها بالسرعة القصوى ومتابعتها حتى أخر درجات التقاضي.

وسنسلط الضوء في هذه الورقة على الالية المتبعة في لجنة اعمار الخليل لرصد وتوثيق الانتهاكات الاسرائيلية بحق التراث الثقافي وبحق السكان وممتلكاتهم:

توثيق ورصد الانتهاكات الإسرائيلية

تعمل الوحدة القانونية على توثيق اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين المتكررة بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم لتمكينها من متابعة هذه الانتهاكات قضائياً على أسس قوية وواضحة، ولضرورة الاحتفاظ بهذه الاعتداءات في سجلات موثقة تسمح بمقاضاة مرتكبي هذه الاعتداءات في أي وقت أو مكان مناسبين بالمستقبل عملا بمبدأ عدم سقوط تلك الانتهاكات بالتقادم ، حيث يقوم الباحث الميداني برصد هذه الانتهاكات والانتقال إلى مواقع الاعتداءات وتوثيقها وتضمينها في تقارير دورية، كما يقوم الباحث الميداني بزيارات ميدانية استطلاعية بشكل يومي في كافة مناطق البلدة القديمة للإطلاع بشكل مباشر على واقعها و مراقبتها وللتواصل مع الأهالي و السماع منهم والتعرف على مشاكلهم و توثق هذه الزيارات في تقارير دورية أيضا، يستقبل محامو الوحدة القانونية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في البلدة القديمة الملتجئين إليها من تلقاء أنفسهم أو متابعة لتقارير الباحث الميداني أو أي مصدر توثيقي آخر و يقوم الضحايا بتعبئة استمارة معلومات عن هذه الانتهاكات، كما يقوم محامو الوحدة بأخذ إفادات من الضحايا و كل ما يلزم من مستندات إثبات أو أدلة تثبت وقوع الانتهاك بحقهم ومن ثم يتم توجيههم لتقديم شكوى للشرطة الإسرائيلية.

تقوم لجنة إعمار الخليل من خلال محاميها برفع التماسات ودعاوى قضائية ضد اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين لدى المحاكم الإسرائيلية المختصة كمحكمة العدل العليا الإسرائيلية ، محكمة الصلح، المحكمة المركزية إضافة للمحاكم العسكرية المختلفة ولجان الاعتراضات، تتعد هذه القضايا باختلاف مواضيع الانتهاكات والتي قد تكون ناتجة عن إصدار سلطات الاحتلال أوامر عسكرية مختلفة الأغراض كأوامر إغلاق المناطق والشوارع والبيوت والمحلات التجارية في البلدة القديمة، وضع اليد على المباني أو منع ترميمها، هدم المباني وتدمير الممتلكات الفلسطينية بشكل عام، مصادرة الأراضي، الاعتداء على الممتلكات التاريخية والثقافية والدينية وغيرها من الأوامر، كما ترفع القضايا ضد اعتداءات المستوطنين المختلفة كالاعتداءات الجسدية ضد المواطنين الفلسطينيين والتي وصلت إلى حد إطلاق النار المباشر على المواطنين الفلسطينيين العزل والشروع بقتلهم وإرهابهم وضربهم وإلقاء المواد الحارقة والنفايات عليهم وتسميم حيواناتهم ومحاصيلهم

الزراعية، أيضاً اعتداءاتهم على الممتلكات الفلسطينية كاقتحام المنازل والمحلات التجارية الفلسطينية والسيطرة عليها أو تدميرها أو سرقة أو تخريب محتوياتها، وضع اليد على الأراضي الفلسطينية أو تخريب المزروعات و غيرها من الممارسات الهادفة للضغط على الفلسطينيين وانتزاع حقوقهم وتهجيرهم من البلدة القديمة واستكمال المشروع الاستيطاني اليهودي فيها، أيضاً هناك قضايا مشابهة تنتج عن اعتداءات مختلفة يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

يقدم محامو الوحدة القانونية المساعدة والإرشاد القانوني لضحايا حقوق الإنسان من مواطني البلدة القديمة ويتم توجيههم للقنوات القانونية الواجب اللجوء إليها لدى تعرضهم لأي اعتداء كان والوسائل اللازم إتباعها لمواجهة هذه الاعتداءات، هذه المساعدة تستمر كما ذكر سابقاً منذ اللحظة الأولى لوقوع الاعتداء ولحين إنهاء المتابعة القانونية له، علاوة على ذلك يتابع محامو الوحدة القانونية حالات الاعتقالات في صفوف المواطنين الفلسطينيين لحين الإفراج عنهم من سجون الاحتلال، أما في الحالات التي تحتاج لمتابعة قانونية خاصة من جهة مختصة كنادي الأسير الفلسطيني أو لجنة الدفاع العالمية عن حقوق الأطفال يقوم محامو الدائرة القانونية بتوجيه المتضررين للعناوين المختصة بمتابعة قضاياهم.

تنظم الوحدة القانونية نشاطات توعية مختلفة كورشات عمل، لقاءات إرشادية،توجه لقطاعات مختلفة من المجتمع المحلي في البلدة القديمة (أطفال،شباب،رجال، مرأة، ذوي الاحتياجات الخاصة) تهدف هذه الأنشطة بشكل عام إلى نشر وتطوير ثقافة حقوق الإنسان والوعي الحقوقي لدى مواطني البلدة القديمة وبناء قدراتهم في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية، لذلك تتنوع هذه الأنشطة التوعوية كتعريف المواطنين بحقوقهم الواردة في القوانين المحلية والدولية، كيفية التعامل مع اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، سبل توثيق الانتهاكات والاحتفاظ بالأدلة ، تقديم الشكاوى والإدلاء بالإفادات، التعريف بإجراءات التقاضي أمام الجهات الإسرائيلية، التعريف بالآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان الدفاع عنها وغير ذلك، وتحقيقاً لذلك الغرض تصدر الوحدة القانونية منشورات تعريفية متنوعة ومطبوعات مختلفة تقدم معلومات وإرشادات بكافة المواضيع الحقوقية ذات الصلة.

استخدام الآليات القانونية الدولية

انطلاقاً من المنهجية التطويرية المتبعة في دوائر لجنة إعمار الخليل المختلفة وسعت الوحدة القانونية اختصاصاتها ومهامها في محاولة للاستفادة من التطبيقات القضائية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لذلك بدأت بطرق أبواب العمل الحقوقي على المستوى الدولي للتعرف على طرق عمل هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان و الآليات التي وضعتها لحماية حقوق الإنسان في العالم وذلك للاستفادة منها وتفعيل استخدامها في البلدة القديمة/ الخليل. كما وساهمت لجنة اعمار الخليل كغيرها من مؤسسات الحفاظ على التراث في اعداد قانون التراث المادي 2018 والذي كان له الاثر الكبير في توفير الحماية القانونية للتراث الثقافي في البلدة القديمة.

توجت جهود لجنة إعمار الخليل في الحفاظ على التراث الثقافي للبلدة القديمة بتسجيلها على لائحة التراث العالمي. ولما يحيط بها من تهديدات بسبب وجود الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته التعسفية بحق هذا التراث الثقافي تم تسجيلها على اللائحة المهددة بالخطر . وبهذا التسجيل تصبح حماية التراث الثقافي في البلدة القديمة من الخليل هو مسؤولية دولية، تستند الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بهذا الخصوص بما يضمن رفع الخطر عن هذا التراث الثقافي. وفي هذا الاطار تحرص لجنة إعمار الخليل على التواصل بشكل دائم مع لجنة التراث العالمي لمتابعة الانتهاكات التي تتم بحق التراث العمراني ضمن هذا الموقع المدرج على لائحة التراث العالمي.

التوصيات:

- توسيع وحدة الرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في البلدة القديمة من مدينة الخليل من خلال زيادة الطواقم وتوزيعهم على عدة مناطق جغرافية.
- العمل مع متضامنين أجانب من جنسيات مختلفة للتمكن من الوصول للمناطق المغلقة والتي يمنع دخول الفلسطينيين لها.
- إقامة شبكة علاقات مع بقية العاملين في مجال التوثيق من مختلف المؤسسات المحلية والدولية.
- تأسيس قاعدة بيانات جديدة يتم تصميمها بشكل يتلاءم مع كم وحجم وطبيعة البيانات التي سيتم الحصول عليها وتطوير هذه القاعدة لإفادة أي جهة بحاجة للمعلومات سواء كانت المؤسسات المحلية والرسمية مثل دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية والباحثين وغيرهم.
- عمل دراسة بحثية ودراسات مقارنة في اثر الانتهاكات في المواضيع الصحية، التعليمية .....إلخ)
- التنسيق لعقد او المشاركة في فعاليات **دولية** مثل (مؤتمرات او ورشات عمل دولية أو اعداد معرض صور في جمعات او منظمات ....إلخ.
- عقد محاضرات حول انتهاكات حقوق الانسان في البلدة القديمة في الجامعات الدولية والمحلية وكليات الحقوق في الجامعات المختلفة ومنظمات حقوق الإنسان والمحافل الدولية.
- تأسيس شبكة تضامن تتضمن دبلوماسيين دوليين أو أعضاء برلمانات او شخصيات اعتبارية.
- تمكين ودعم النساء في البلدة القديمة ومناطق التماس ومساندة الضحايا منهن

دولة فلسطين: الدولة الأحدث، وربما الأمة صاحبة أقدم علامة تجارية في العالم

الترويج للسياحة الثقافية والتراثية في فلسطين عالمياً: صعوبات وتوصيات - د. رامي ك. إسحاق

أكاديمية السياحة، جامعة بريدا للعلوم التطبيقية، هولندا
معهد إدارة الفنادق والسياحة، جامعة بيت لحم، فلسطين

مقدمة

يعتبر تسويق التراث الثقافي في فلسطين مسألة معقدة وحساسة لها ارتباط وثيق بالصراع الدائر في المنطقة. يشمل التراث الثقافي الفلسطيني إرثًا غنيًا ومتنوعًا من التاريخ والفن والعمارة والتقاليد يُبرز التراث الثقافي المعقد في المنطقة.

وعلى الرغم من ذلك، غالباً ما يواجه تسويق التراث الثقافي الفلسطيني تحديات بسبب العوامل السياسية والاقتصادية والموارد المحدودة، إضافة إلى البنية التحتية المتاحة للحكومة الفلسطينية ولصناعة السياحة. كما أن الصراع الدائر أضر بقدرة الفلسطينيين على الترويج الفعال لتراثهم الثقافي للجمهور الدولي.

يعتبر الترويج للتراث الثقافي الفلسطيني عملية معقدة تنطوي على العديد من العوامل المختلفة، منها:

إمكانية الوصول:

يجب أن تكون مواقع التراث الثقافي ومعالم الجذب متاحة للزوار حتى يتم الترويج لها بشكل فعال. ولا يشمل ذلك إمكانية الوصول الفيزيائي فحسب، بل يشمل أيضًا إمكانية الوصول إلى المعلومات والتفسير والتمثيل.

المحافظة:

من أجل ترويج التراث الثقافي، ينبغي المحافظة على مواقع التراث الثقافي ومعالم الجذب وحمايتها. ولا يشمل ذلك الحفظ الفيزيائي فحسب، بل يشمل أيضًا الحفاظ على السياق الثقافي والتاريخي والاجتماعي الذي توجد فيه هذه المواقع.

التعليم والتوعية:

من خلال زيادة الوعي وتثقيف الناس بشأن التراث الثقافي الفلسطيني، من الممكن خلق فهم وتقدير أكبر لأهمية التراث الثقافي، وتشجيع المزيد من الناس على زيارة هذه المواقع، إضافة إلى المعالم السياحية الأخرى.

التعاون والشراكة:

يتطلب الترويج للتراث الثقافي الفلسطيني التعاون والشراكة بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة وصناعة السياحة والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام؛ إذ يمكن لأصحاب المصلحة، من خلال العمل المشترك، إنشاء مبادرات مستدامة وشاملة تعزز التراث الثقافي الفلسطيني وتدعم الحفاظ عليه.

الأهمية الثقافية:

من أجل الترويج للتراث الثقافي بشكل فعال، يجب التأكد من أن مواقع التراث الثقافي والمعالم السياحية ذات صلة ومغزى للسكان المحليين والمجتمع الأوسع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إشراك المجتمعات المحلية في الترويج للتراث الثقافي وخلق فرص للتعرف على الثقافة والتراث الفلسطينيين.

وفي حال تم أخذ هذه العوامل في الاعتبار، فمن الممكن حينها وضع استراتيجيات فعالة للترويج للتراث الثقافي الفلسطيني، ودعم الحفاظ عليه والترويج له.

أسئلة ماذا: الصعوبات والتحديات

يعتبر الترويج للتراث الثقافي في فلسطين عملية معقدة تواجه العديد من التحديات، منها:

عدم الاستقرار السياسي: يمثل الصراع السياسي الدائر وعدم الاستقرار في فلسطين تحديًا كبيرًا للترويج للتراث الثقافي. ويمكن لهذا الصراع أن يؤثر على الحفاظ على مواقع التراث الثقافي والمعالم السياحية وحمايتها، كما أنه يمكن أن يثني الزوار عن زيارة فلسطين واختبار تراثها الثقافي.

الموارد المحدودة: تجعل الموارد المحدودة المتاحة للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني والترويج له، من الصعب حماية هذه المواقع والمعالم السياحية والترويج

لها بشكل فعال. وهذا يشمل نقص التمويل والدعم والموارد اللازمة للحفاظ على التراث الثقافي والترويج له، علاوة على محدودية القدرات البشرية والتقنية.

التمثيلات غير الدقيقة: قد يكون تمثيل التراث الثقافي الفلسطيني في وسائل الإعلام والثقافة الشعبية غير دقيق وغير مكتمل ومنحاز، مما قد يضر بالترويج له. كما يمكن أن يؤدي هذا إلى فهم منحرف أو غير مكتمل للثقافة والتراث الفلسطينيين، والذي قد يصعب تصويبه. ومن الأمثلة على التمثيل غير الدقيق للتراث الثقافي الفلسطيني تصوير الملابس الفلسطينية التقليدية في وسائل الإعلام والأزياء الغربية من دون نسبة واضحة أو سياق مناسب. وغالبًا ما يُستخدم التطريز الفلسطيني، الذي توارثته أجيال من النساء الفلسطينيات، في تصميمات الأزياء من دون إقرار مناسب أو تعويض للمجتمع الفلسطيني. وفي بعض الحالات، يتم تسويق التصميمات على أنها «مستوحاة من إسرائيل» أو «مستوحاة من الشرق الأوسط» من دون الإقرار بأصولها الفلسطينية ونسبتها إلى فلسطين. وهذا لا يمحو الهوية الفلسطينية للتصاميم فحسب، بل يديم الرواية الكاذبة بأن إسرائيل هي الوريث الوحيد للتراث الثقافي للفلسطينيين.

القيود على حرية الوصول: إن بعض مواقع التراث الثقافي والمعالم السياحية في فلسطين هي مناطق محظورة أو يتعذر الوصول إليها بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويمكن أن يحد هذا من قدرة الناس على اختبار التراث الثقافي الفلسطيني والتعرف عليه، كما يجعل من الصعب الترويج لهذه المواقع والمعالم السياحية لجمهور أوسع.

الافتقار إلى المشاركة المجتمعية: وجد العديد من الباحثين، فيما يتعلق بتحديات مشاركة المجتمع، لا سيما في البلدان النامية، أن مشاركة المجتمع المحلي الحقيقية في عملية تنمية السياحة تعاني من العديد من العوامل (مثل الافتقار إلى التنسيق والمعلومات)، والهيكلية (مثل الافتقار إلى الخبرة، وانعدام النظام القانوني المناسب ونقص الموارد البشرية المدربة) والتحديات الثقافية (مثل انخفاض مستوى الوعي في المجتمع المحلي). لذا، فمن المهم الترويج للتراث الثقافي بشكل فعال إشراك المجتمعات المحلية في الحفاظ على مواقع التراث الثقافي ومناطق الجذب السياحي والترويج لها. ومع ذلك، لا تشارك المجتمعات المحلية في فلسطين بشكل كامل في مبادرات التراث الثقافي، مما يحد من فعالية هذه المبادرات.

بنية تحتية غير ملائمة: يمكن أن يشكل عدم ملاءمة البنية التحتية والمرافق في فلسطين أيضًا تحديًا للترويج للتراث الثقافي. ويتضمن ذلك عددًا محدودًا من أماكن الإقامة وخيارات النقل وخدمات الزوار، مما قد يجعل من الصعب على الزائرين

الوصول إلى مواقع التراث الثقافي ومناطق الجذب واختبارها.

على الرغم من هذه التحديات، من الممكن الترويج للتراث الثقافي الفلسطيني من خلال التعاون الفعال والشراكة والإبداع. من خلال العمل مع مختلف أصحاب المصلحة، من الممكن التغلب على هذه التحديات وخلق فرص للناس لاختبار الثقافة والتراث الفلسطيني والتعرف عليهما.

اسئلة كيف: التوصيات

من أجل تسويق فعال للسياحة التراثية في فلسطين، من المهم مراعاة التالي:

إبراز فرادة التراث الثقافي: تمتلك فلسطين تراثًا ثقافيًا ثريًا فريدًا ومميزًا. من المهم تسليط الضوء على هذا التراث في المواد التسويقية والترويج لمواقع التراث الثقافي والمعالم السياحية الأكثر أهمية وتمثيلًا للثقافة الفلسطينية.

التأكيد على أهمية المحافظة: من خلال التأكيد على أهمية المحافظة على التراث الثقافي وحمايته، يمكن لجهود التسويق أن تساعد في زيادة الوعي بضرورة المحافظة عليه. كما يمكن أن يساهم هذا في جذب الزوار المهتمين بالتعرف على التراث الثقافي.

التعاون مع أصحاب المصلحة؛ الشراكة عامل رئيسي: فيما يتعلق باختيار أدوات التسويق المناسبة، يُطرح السؤال عن أي الشركاء هم المناسبون لعقد اتفاقيات تعاون معهم، ومع من يمكن الانخراط في حزم خدمات مشتركة. وعلاوة على المؤسسات الثقافية الأخرى ومناطق الجذب الترفيهية، ينبغي اعتبار المشغلين المرتبطين بالسياحة مثل الفنادق وشركات السياحة وتجار التجزئة وخدمات النقل ومنظمات السياحة المحلية أو الإقليمية شركاء محتملين. لذا، يعد التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية والمنظمات الثقافية، أمرًا ضروريًا للترويج للسياحة التراثية في فلسطين. ويمكن لأصحاب المصلحة، من خلال العمل معًا، تجميع الموارد والخبرات والشبكات لتطوير وتعزيز مبادرات التراث الثقافي.

الاستفادة من التسويق الرقمي: يعتبر التسويق الرقمي أداة فعالة للترويج للسياحة التراثية في فلسطين. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء موقع على شبكة الإنترنت أو وجود وسائل للتواصل الاجتماعي لمواقع التراث الثقافي والمعالم السياحية واستخدام المنصات عبر الإنترنت لمشاركة المعلومات وتعزيز المبادرات التراثية. كما أن التسويق والترويج الفعالين أمر ضروري للترويج للتراث الثقافي الفلسطيني. ويشمل ذلك تطوير المنتجات والحزم السياحية التي تسلط الضوء على التراث الثقافي الفلسطيني، فضلاً عن إنشاء مواد وحملات تسويقية للترويج لها ولمناطق الجذب السياحي، علاوة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت للوصول إلى جمهور أوسع.

السرد القصصي وتأثيره على الترويج للوجهة: برزت القصص بشكل كبير في العديد من الحملات المختلفة للوجهات السياحية؛ مثل موسكاردو (2020، الصفحة 2)، في عام 2016؛ «أبوظبي تدعو المشاهدين لإنشاء قصصهم الخاصة في حملة قصتك الاستثنائية في عام 2018» هذه هي قصصنا. ما هي قصتك؟ احجز قصتك التالية. منظمة السياحة الكورية تدعو الزائرين إلى «دعوا قصتكم تبدأ»؛ وتشجع Airbnb السائحين على سرد قصصهم باستخدام هاشتاغ #airbnb ثم تختار قصص الضيوف هذه لتقديمها على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم، مما يضيف إلى القصص من المضيفين في موقعهم على الويب «قصص من مجتمع Airbnb». تركز هذه الأمثلة على القصص كأداة ترويجية. وتشمل بشكل عام قصص الوجهات وأحياناً القصص السياحية. كما تسعى منظمات تسويق الوجهة (DMOs) إلى إنشاء قصص مثيرة للاهتمام ونقلها لجذب الناس لزيارة وجهتهم والترويج للخدمات السياحية. وقد اعتمد مديرو الوجهات استخدام سرد القصص كنهج أساسي لتسويق وجهاتهم. كما تُستخدم القصص كأداة تهدف إلى إثارة اهتمام السائحين والحفاظ على الذكريات، وتفسير الحاضر، وإعادة تفسيره من خلال النظر إلى الماضي والمستقبل.

دعوة الصحافيين / مجلات السفر رحلات Fam: دعوة الصحفيين والمدونين الذين يمكنهم الكتابة عن المواقع الثقافية والتراثية الغنية في فلسطين.

تعزيز المشاركة المجتمعية: إن إشراك المجتمعات المحلية في الترويج للسياحة التراثية أمر مهم من أجل شعور بالملكية والفخر بالتراث الثقافي المحلي. لذا، يمكن من خلال إشراك المجتمعات المحلية في مبادرات التراث، أن تستفيد جهود التسويق من وجود الشبكات والخبرات المحلية في الترويج للسياحة التراثية بشكل أكثر فعالية.

تطوير خدمات الزوار: يعتبر تقديم خدمات عالية الجودة للزوار أمر مهم جداً في الترويج للسياحة التراثية في فلسطين. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم جولات إرشادية ومراكز معلومات الزوار وغيرها من المرافق التي تسهل على الزوار اختبار التراث الثقافي والتعرف عليه.

عموماً، يتطلب الترويج للسياحة التراثية في فلسطين اتباع نهج استراتيجي ومتكامل يأخذ في الاعتبار التحديات والفرص الفريدة في المنطقة. فمن خلال استخدام استراتيجيات التسويق الفعالة، والعمل مع أصحاب المصلحة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، يمكن الترويج للسياحة التراثية وتسويقها بطريقة تفيد المجتمعات المحلية وتحافظ على التراث الثقافي للأجيال القادمة.

من الأمثلة على النهج المتكامل لتسويق السياحة التراثية هو حملة «تجربة مالطا» التي أطلقتها هيئة السياحة المالطية، بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة في مالطا. وقد استخدمت هذه الحملة مجموعة متنوعة من قنوات ومنصات التسويق للترويج للتراث الثقافي والتاريخي لمالطا للزوار المحتملين.

وقد تضمنت الحملة إنشاء عرض سمعي بصري مدته 45 دقيقة يجول بالزوار عبر تاريخ مالطا الغني، بدءاً من عصر ما قبل التاريخ وحتى العصر الحديث. وأقيم هذا العرض في مسرح مصمم لهذا الغرض يستخدم أحدث التقنيات، بما في ذلك نظام الإسقاط ثلاثي الأبعاد والصوت المحيطي، لخلق تجربة غامرة للزوار.

لقد تم دعم حملة «تجربة مالطا» أيضاً من خلال استراتيجية تسويق رقمية شاملة تضمنت الإعلان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتسويق عبر البريد الإلكتروني، وشراكات المؤثرين. وقد زود الموقع الإلكتروني للحملة الزوار بمعلومات مفصلة حول العرض، علاوة على موارد إضافية حول مناطق الجذب الثقافية والتاريخية في مالطا.

إضافة إلى ذلك، عملت هيئة السياحة في مالطا مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكلاء السفر ومنظمي الرحلات السياحية لدمج «تجربة مالطا» في مسارات رحلاتهم، وتوفير منتج سياحي متكامل يتضمن العرض السمعي البصري والمواقع الثقافية والتاريخية الأخرى عبر مالطا. ومن خلال استخدام مزيج من التجارب الغامرة والتسويق الرقمي واستراتيجيات الشراكة، زودت حملة «تجربة مالطا» الزوار بنهج شامل ومتكامل لتجربة التراث الثقافي والتاريخي لمالطا، مما أدى في النهاية إلى الترويج للسياحة في البلاد.

دور السفارات الفلسطينية

يمكن أن تمارس السفارات الفلسطينية في الخارج دوراً مهماً في الترويج للتراث الثقافي الفلسطيني. فمن خلال العمل مع الحكومات والمنظمات المحلية، يمكن للسفارات أن تساعد في زيادة الوعي بالتراث الثقافي الفلسطيني والترويج له للجمهور الدولي.

تتضمن بعض الوسائل التي يمكن للسفارات من خلالها الترويج للتراث الثقافي الفلسطيني ما يلي:

استضافة الفعاليات والمعارض الثقافية: يمكن للسفارات الفلسطينية في الخارج أن تستضيف عدداً من الفعاليات، مثل عروض الأفلام والمعارض الفنية والمهرجانات الثقافية لعرض التراث الثقافي الفلسطيني للجمهور المحلي.

دعم برامج التبادل الثقافي: يمكن للسفارات الفلسطينية في الخارج أن تدعم برامج التبادل الثقافي التي تجلب الفنانين والموسيقيين والعاملين في المجال الثقافي الفلسطينيين إلى بلدان أخرى لتبادل معارفهم وخبراتهم.

الترويج للسياحة الثقافية: يمكن للسفارات الفلسطينية في الخارج أن تساهم في الترويج للسياحة الثقافية في فلسطين من خلال توفير المعلومات والموارد للسياح ووكلاء السفر، فضلاً عن العمل مع منظمات السياحة المحلية لتطوير مسارات وجولات تعرض التراث الثقافي للمنطقة.

توفير التمويل والموارد: يمكن للسفارات الفلسطينية في الخارج توفير التمويل والموارد لدعم المحافظة على مواقع ومؤسسات التراث الثقافي في فلسطين والترويج لها.

بناء الشراكات: يمكن للسفارات الفلسطينية في الخارج بناء شراكات مع المنظمات الثقافية المحلية والحكومات والجامعات لدعم الترويج للتراث الثقافي الفلسطيني والمحافظة عليه.

علاوة على ذلك، يمكن للسفارات الفلسطينية في الخارج، من خلال العمل مع المنظمات والمؤسسات المحلية، المساهمة في الترويج للتراث الثقافي الفلسطيني للجمهور الدولي ودعم المحافظة عليه في المنطقة للأجيال القادمة.

السرديات الفلسطينية: خطاب مضاد

إن الترويج للرواية الفلسطينية مهم لرفع الوعي بالتراث الثقافي للشعب الفلسطيني وتاريخه ووجهات نظره. فهناك عدة طرق للترويج للسردية الفلسطينية، منها:

عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي:

يمكن استخدام منصات مثل فيسبوك، وتويتر، وإنستاغرام لمشاركة القصص والصور ومقاطع الفيديو حول الثقافة والتاريخ والتراث الفلسطينين حيث يمكن أن يساهم ذلك في الوصول إلى جمهور أوسع وزيادة الوعي بالرواية/السردية الفلسطينية. فقد أعادت إسرائيل كتابة التاريخ الفلسطيني بشكل منهجي لإضفاء الشرعية على المطالبات اليهودية بالأرض، بينما ترفض المطالبات الفلسطينية المضادة.

الفعاليات والمهرجانات الثقافية:

من خلال استضافة الفعاليات والمهرجانات الثقافية، يمكن عرض التراث الثقافي والتقاليد للشعب الفلسطيني وخلق فرص للناس للتعرف على الثقافة الفلسطينية وتجربتها. ومن إحدى طرق القيام بذلك هي من خلال الذاكرة المضادة كشكل من أشكال المقاومة، والتي تستخدم تقنيات مثل استرجاع الذكريات والأماكن والمواقع والأصوات والتجارب المنسية من الماضي لزعزعة استقرار الخطابات السائدة (الإسرائيلية).

الأفلام والإعلام:

يمكن أن تكون الأفلام ووسائل الإعلام أدوات قوية للترويج للرواية الفلسطينية، لأنها توفر منصة لتبادل القصص والتجارب ووجهات النظر التي قد لا تكون معروفة أو ممثلة على نطاق واسع. مثال على ذلك منتجات متحف فلسطين بالولايات المتحدة الأمريكية.

التعليم والبحث:

من خلال دعم التعليم والبحث، يمكن تعزيز فهم أكثر دقة واستنارة للرواية/السردية الفلسطينية. ويمكن أن يشمل ذلك توفير الموارد والدعم للدارسين والباحثين، وكذلك تطوير البرامج والمبادرات التعليمية التي تعزز السردية الفلسطينية.

المشاركة المجتمعية:

من خلال العمل مع المجتمعات المحلية، من الممكن تعزيز السردية الفلسطينية من خلال تشجيع السكان على مشاركة قصصهم وخبراتهم ووجهات نظرهم مع الآخرين. كما يمكن، من خلال الترويج لمواقع التراث الثقافي ومناطق الجذب السياحي، زيادة الوعي بالرواية الفلسطينية وخلق فرص للناس لتجربة ذلك بشكل مباشر.

منصة فلسطين غير المحكية، ميار سامى

مقدمة عن المشروع

اقتباسا من الاستاذ حمزة عقرباوي عندما قال «انا مش حكواتي انا بس بحب الحكي، واذا حكيت بسكتش.» للكلام مكانة كبيرة للفلسطينيين، كما نعرف أن للحكايا مكانة تاريخية في التجمعات الاجتماعية.

مشروع فلسطين غير المحكية هو منصة رقمية للقصص الفلسطينية بطريقة مرئية وملموسة اكثر من مقروءة فقط. نؤمن أن لكل قصة أبطالها وبطلاتها، هدفنا الأساسي هو حكي القصص بطريقة تعبّر عن روح أبطال القصص وحياتهم وما يواجهون. والمصور والصحفي الفلسطيني ذروة عمله تكون خلال أيام الأحداث السياسية المؤلمة وخصوصا القصص التي تنتشر في أيام العدوان على قطاع غزة. وبالتالي يكون دخل المصور يعتمد على الوكالات الأجنبية التي تهتم فقط بصور المعاناة.

نحاول أن نوفر مساحة لنحكي فيها غير المحكي، لنحكي قصص الناس العاديين في الأيام التي نحاول أن تكون عادية. قصص العمل، الاكل، العائلة. المشترك بينهم هو التحديات اليومية النى يواجهها الفلسطينيون والفلسطينيات بمواقف وأحداث يومية تبدو عادية بظاهرها. نحكي قصص الفلسطينيين بكل أماكن تواجدهم، على أراضي فلسطين أو الشتات، بالشرق والغرب. نعمل مع شبكة مصورين ومصورات حول العالم.

مشروعنا ليس مجرد قصص مصورة، نحاول أن نفهم من أبطال وبطلات القصص بلغتهم الخاصة، قصصنا مليئة بضمير «أنا». نؤمن أن صاحب القصة هو الوحيد القادر على التعبير عنها وعن ذاته.

أهمية القصص للأجيال

نحن نعتبر أن هذا الوقت وهذه الفترة من الزمن هي فرصتنا الأخيرة لحفظ ملامح الأجيال التي سبقتنا والتي عايشت النكبة والنكسة، ولهذا نحاول أن نجمع أكبر عدد من الحكايا وخصوصا الصوّر التي تحفظ ملامح أجدادنا، آملين أن تشكل أرشيف سهل الوصول ومتاح للجميع، ليشكّل ذاكرة جمعية للأجيال القادمة. ذاكرة حقيقية مبنية على الرواية الصحيحة وبضمير المتكلم: أي بلغة أبطال القصة أنفسهم، انا ونحن.

وبكلمات الأديب سلمان منصور «ستأكلنا الضباع اذا فقدنا الذاكرة». وإيمانا بالمقولة أطلقنا مادة معرض تحت عنوان مسيرة العودة، يعتمد هذا المعرض على مجموعة من الصور لرجال ونساء عاشوا تهجير النكبة، نصوّرهم كمحاولة لسباق الزمن قبل أن تختفي ملامحهم عنا. هم الذين عاشوا التهجير والاقتلاع من أراضيهم، نجمعهم في صورة واحدة مع أحفادهم لإثبات أن الأجيال لا تنسى. إن الأجيال الجديدة شاهدة على الرواية الأصلية التي يحاول الاستعمار محو ملامحها.

معرض "مسيرة العودة"

سأعرض لكم بعض الصور من معرض مسيرة العودة، التي تجمع الأجداد مع أحفادهم، بعد سؤالهم عن القرى والمدن التي هجروا منها.

أبتادئ العرض بقصة أمينة التي تجاوز عمرها المائة عام من قرية الحدثة والتي تسكن الان في قرية طمرة مع أحفادها. تقول أمينة: «ولدت على هذه الأرض، أذكر تماما يوم زفافي في قريتي الحدثة. كان آخر أعراس القرية قبل أن يتم تهجيرنا. أستطيع سماع زغاريد زفافي في تلك الليلة، وبالرغم من مرور أعوام على الاحتلال، لا زالت الزغاريد التي أذكرها أملي للعودة.»

فلسطين كمكان سياحي

عندما نتحدث عن السياحة، من المهم الانتباه والأخذ بعين الاعتبار السياحة الداخلية، هنالك العديد من المناطق الفلسطينية التي لا نسمع باسمها حتى ولا نعرف عنها

أي معلومة. من المهم تداول قصص هذه المناطق، متى تم تهجيرها؟ من العائلات الأصلية لهذه المنطقة؟

نحن نفقد الأرض حين ننساها، ويصبح من السهل سرقتها لأنها لم تعد في ذاكرتنا وفي لغتنا اليومية. من المهم معرفة أن تداول قصص المناطق المنسية هو جزء أساسي ومهم لفتح باب الفضول للزوار والروّاد. في عام 2019 كانت منطقة واد قانا مهددة بالمصادرة، قامت مجموعة شبابية بالعمل على حملة رقمية وحملة زيارات متكررة للواد، رغم ان الزيارات كانت خطرة ولكن مع زيادة تداول قصة الوادي في كل مكان زاد فضول الناس مما زاد عدد الزوار. وتم تنظيم زيارات لمجموعات كبيرة ومعرفة قصة الواد والتعرف عليه وعلى جماله، واللقاء بالعشر عائلات المقيمة في الواد والتعرف عليهم وعلى حياتهم نشر قصصهم وصورهم على مواقع التواصل الاجتماعي. وبعد مجهود كبير تم تأجيل قرار المصادرة. استطاعت هذه المجموعة استرجاع ولو جزء بسيط من امتلاكها لهذه الأرض بعد تداول قصتها. وهذا مثال حي للمقولة التي تتداولها مجموعة تجوال سفر «تجول بالأرض تمتلكها».

تطبيق عملي

في فلسطين غير المحكية، نحاول العمل على نفس النهج. لاحظنا أن الحرف القديمة التي لا زالت موجودة في البلدات القديمة للمدن بدأت تضعف بعد سيطرة تطور المصانع عليها. ورغم ذلك لا يزال أصحاب هذه الحرف والمهن متمسكين بدكاكينهم وأدواتهم القديمة ومتمسكين بهذا التراث العريق رغم انه من المستحيل أن توفر لهم هذه المهن دخلا ماديا كافيا. ولهذا السبب في مشروع فلسطين غير المحكية نقوم بتنظيم جولات نطلق عليها اسم «صورة عالماشي»، هدفها الاساسي زيارة البلدة القديمة لمدينة معينة، تحت ارشاد مصوّر أو مصورة من السكان الأصليين لهذه المدينة. ليأخدونا معهم لزيارة الحرفيين كبار السن، لنسمع منهم قصتهم، نحاول دعمهم اقتصاديا، نصوّرهم صور تحكي قصص تجاعيدهم، محاولةً منا دعمهم على تمسكهم بتراثهم الجميل والمليء بالالوان الدافئة.

القصص والثقافة الجمعية

لاحظنا أثر القصص في تعزيز الثقافة الجمعية والتعاون المجتمعي، كثيراً ما نشرنا قصصا تحتوي على حالات تحتاج المساعدة، وفي كل مرة تنهال علينا الرسائل التي تطلب سبل التواصل مع أبطال هذه القصص لتقديم المساعدة لهم.
وايماناً بأهمية القصص والحكايا في الوعي الجمعي الفلسطيني ومحاولاتنا لتشجيع الناس على أرشفة الحاضر الذي سيصبح تاريخا في الأعوام القادمة، نعمل أيضاً على دورات وتدريبات وجاهية والكترونية حول كيفية تحويل القصة من نص إلى صورة، لنترك ملامح الوجه ودفء المكان يحكي قصته بنفسه. شعارنا هو احكي المش محكي tell the untold. طريقنا لامتلاك الأرض هو عبر القصص والتجوال.

توصية بخصوص التضامن العالمي

أما بالنسبة للتضامن العالمي، علينا أن نعرف أننا لسنا بحاجة إلى سرد قصتنا بأي طريقة أخرى أو قولبتها في قوالب تناسب معايير المجتمع الدولي حتى نكسب التعاطف والتضامن. على التضامن أن يكون غير مشروط، وعلينا سرد قصصنا وحكايانا كما هي، بحلوها ومرّها، وبلغتنا الخاصة. ونقل تجرتنا كما هي وبشعورها الصادق لأننا لا نسرد إلا الرواية الصحيحة.

من التحديات التي يواجهها مصورينا في الميدان هو عدم إيمان أبطال القصص بقصتهم، وانها لا تحتوي من المعلومات ما هو مهم لنشره وسرده. أقوال مثل «مين انا عشان تنتشر قصتي واتصور؟». لكننا نؤمن أن هذه الصور والقصص مهمة كل على حدا، وأنها ستشكل في الأعوام القادمة توثيقا لليوم والبارحة. اليوم الذي يمر مسرعا لا ننتبه إلى تفاصيله الصغيرة سيكون تاريخا لن ينسى.

توصيات نهائية:

- المشاركة في التجوالات قدر الامكان والتعرف على المناطق وسرد قصتها.
- أرشفة وتصوير أجدادنا وقصصهم ومحاولة تسجيل حكاياهم وسردهم صوتيا لتشكل توثيقا للماضي.
- قراءة الماضي وسماع القصص من المؤرخين والحكواتيين.
- بامكان كل هواة التصوير تقديم الصور والقصص والأفلام والمقالات المكتوبة لمشروعنا عبر مواقع التواصل الاجتماعي جميعها أو على موقعنا الالكتروني في خانة المشاركة. ونقوم بعد ذلك بالتواصل لدراسة سبل التعاون والتطوير.

دور اليونسكو في الحفاظ وتعزيز التراث الثقافي والصناعات الإبداعية الفلسطينية- أ. محمد حماد

تلعب اليونسكو دوراً بارزاً في حماية التراث الثقافي ودعم الإبداع في فلسطين. وتشارك بنشاط في مختلف المبادرات والبرامج التي تهدف إلى الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني وتعزيز التعبير الثقافي. وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسية لدور المنظمة الدولة في هذا المضمار:

حماية التراث الثقافي العالمي في فلسطين: تمكنت فلسطين من إدراج عدداً من المواقع على قائمة التراث العالمي؛ قائمة تعترف بالقيمة العالمية البارزة لهذه المواقع. كما تم إدراج مواقع أخرى ذات قيمة محتملة في فلسطين في قائمة مؤقتة، حيث من الممكن أن يتم إدراجها يوماً ما في قائمة التراث العالمي. وتعمل اليونسكو عن كثب مع السلطات الوطنية الفلسطينية لضمان الحفاظ على هذه المواقع والحفاظ عليها وإدارتها بشكل مستدام كما هو الحال في الخليل/البلدة القديمة، وبتير، وبيت لحم، وتل السلطان، وميناء غزة البحري القديم أنثيدون، والبلدة القديمة في نابلس.

الحفاظ على البيئة المبنية التاريخية: توفر اليونسكو الخبرة الفنية وبناء القدرات والدعم المالي لحماية التراث الثقافي الفلسطيني والحفاظ عليه في البيئة العمرانية التاريخية. كما أنها تدعم ترميم وصيانة المواقع الثقافية والمعالم والمواقع الأثرية، وتركز في مساعيها على حمايتها من الضرر والدمار والاتجار غير المشروع. إضافة على ذلك، فإن اليونسكو قدمت الدعم من أجل الحفاظ وإعادة الاستخدام التكيفي لـ 75 موقعاً للتراث الثقافي في فلسطين بين عامي 2012 و2021.

الحماية في حالات الطوارئ: تعمل اليونسكو على حماية التراث الثقافي المعرض للخطر، سواء بسبب المخاطر الطبيعية أو تلك التي هي من صنع الإنسان. فقد دعمت المنظمة الدولية تدابير الحماية الطارئة في فلسطين لمنع وقوع الضرر أو فقدان الأصول الثقافية الفلسطينية؛ وتضمن ذلك توفير التدريب للمهنيين المحليين، وزيادة الوعي بأهمية حماية التراث، والتنسيق مع السلطات والمنظمات ذات الصلة، علاوة على تنفيذ التدخلات المادية لضمان الحماية الفعالة. وقد أجرت اليونسكو تقييمات

لاحتياجات ما بعد الكوارث، في قطاع غزة في أعقاب جولات الصراع المتتالية، والأضرار لأصول التراث الفلسطيني والأنشطة المنفذة التي تساهم في مواجهة تأثير الصراع.

التراث الثقافي غير المادي: تعترف اليونسكو بالقيم الغنية للتراث الثقافي غير المادي في فلسطين وتدعم بنشاط الحفاظ عليه وتعزيزه. ويشمل ذلك تحديد وتوثيق ونقل الممارسات والطقوس والموسيقى والحرف التقليدية وغيرها من أشكال التراث غير المادي وضمان ديمومتها. كما تساعد اليونسكو وزارة الثقافة في إعداد التقارير الدورية التي هي جزء من التزامات فلسطين بعد مصادقتها على الاتفاقيات الدولية، إضافة إلى أنشطة بناء القدرات ودعم تحديث السياسات والتشريعات.

الصناعات الإبداعية والتعبير الثقافي: تدعم اليونسكو تعزيز التعبير الثقافي الفلسطيني وتطوير الصناعات الإبداعية الثقافية في فلسطين. كما تشجع نمو القطاعات الثقافية والإبداعية، مثل الفنون والحرف اليدوية والتصميم والموسيقى كمصادر للتنمية الاقتصادية وكمنصات للتبادل الثقافي. علاوة على ذلك، قدمت اليونسكو التدريب وبناء القدرات وفرص التواصل للفنانين الفلسطينيين والمهنيين الثقافيين، مثل التدريب على الاقتصاد الإبداعي الذي استهدف 20 مهنياً في فلسطين في عام 2022.

من خلال هذه الجهود، تساعد اليونسكو المؤسسات والأفراد الفلسطينيين في الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني، وعلى تعزيز الصناعات الإبداعية الثقافية، وتساهم في تمكين المجتمعات الفلسطينية من حماية هويتهم الثقافية.

دور الجاليات والسفارات في الحماية والترويج الخارجي لدولة فلسطين - السفير د. عمر عوض الله - مساعد وزير الخارجية والمغتربين للامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة- وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية

بداية اسمحوا لي أن أشكركم جزيل الشكر على جهودكم في عقد هذا المؤتمر الهام حول حماية الموروث الثقافي الفلسطيني، باعتبار أن الحقوق الثقافية هي حقوق أساسية للإنسان، لأنها تقع تحت تهديد استراتيجي من اسرائيل سلطة الإحتلال الاستعماري ومنظومة الأبارتهايد، كغيرها من الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

إن الرواية والتاريخ والتراث وكامل الموروث الثقافي الفلسطيني تحت تهديد مباشر من الإستعمار الإسرائيلي، خاصة ونحن نحيي 75عاما على النكبة، نكبة الشعب الفلسطيني التي حاول فيها الاستعمار الإسرائيلي والمتواطئين معه لتزوير التاريخ وتذويب الهوية الوطنية الفلسطينية، وتشويه السردية والرواية وسرقة الآثار، وتدمير مواقع التراث الفلسطيني والإرث الحضاري الضارب في عمق التاريخ إلى أكثر من 10 آلاف عام من الحضارة، ومنذ العرب الكنعانيين واستمراراً إلى يومنا هذا في تلاحم بديع بين الأرض والتاريخ والإنسان، جعل من الأرض والهوية الفلسطينية جامعاً لشعبنا العريق. علما أن الحياة الثقافية للشعب الفلسطيني كان لها الدور الأكبر في الحفاظ وإحياء الثقافة وموروثها، ليس فقط في فلسطين بل في الإقليم بشكل عام.

إن استمرار شعبنا الفلسطيني في العيش على أرضه دون انقطاع، على الرغم من النكبة والنكسة والاحتلال، والاضطهاد الذي عانى منه شعبنا، كان له الدور الأكبر في نقض ومواجهة الرواية الصهيونية. وبصموده، ونضاله، ووحدته كشعب عصي على الكسر أفشل كل هذه المؤامرات التي أرادت تحويل شعبنا إلى مجموعة من اللاجئين البؤساء، والمشردين، كما ساهمت منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد في الحفاظ على حقوق شعبنا كافة، بما فيها السياسية والثقافية وإعادة شعبنا الفلسطيني إلى مكانته بين الأمم. وكما ينبعث طائر الفينيق من الرماد، عاد شعبنا من رماد النكبة ليجترح أسطورة بقائه وانطلاقته بسياسيّه، وعلمائه، وكتابه، وفنانيه المبدعين.

إن ما يميز الشعب الفلسطيني عن غيره موروثه الثقافي الغني وبتاريخه، وأرضه، والثقافات والحضارات، وأرض الديانات، وكما يقول علماء الآثار أن كل فلسطين هي إرث تاريخي وتراث عالمي يعرف عن أصالتها ومكانتها الفريدة، وباعتبار أنها قيمة عالمية متميزة (Outstanding Universal Value).

كما أن الموروث الثقافي، هو شاهد إضافي على زيف الرواية الصهيونية، والاسرائيلية، ويثبت من اللغة إلى التنقيب أن هذه الأرض هي فلسطينية وأن حتى الميثولوجيا هي ميثولوجيا مرتبطة بالفلسطيني وكنعان، وآلهة كنعان من بعل، وايل، وعشتار، وعنات.

لذلك فإنه في ظل حرب الرواية والحقوق، تتجدد أهمية حماية، والحفاظ على هذا الموروث الغني وهو بحاجة إلى تظافر الجهود الوطنية، الرسمية وغير الرسمية، الحكومية وغيرالحكومية، والدبلوماسية الكلاسيكية وغير الكلاسيكية، وذلك من خلال البناء على الإرث الحضاري الفلسطيني التاريخي.

وهنا أود التطرق إلى هذا الدور الهام للدبلوماسية في حماية الموروث الثقافي الفلسطيني ودور الجاليات الفلسطينية.

حيث يعزز العمل الدبلوماسي الكلاسيكي من خلال عمل سفارات دولة فلسطين المنتشرة في معظم دول العالم، ومن خلال العمل مع المنظمات الأممية والدولية التي تعنى بشؤون العلم والثقافة والتربية، كمنظمة اليونسكو، ومنظمة الوايبو للملكية الفكرية، وغيرها من اتفاقيات اليونسكو، واتفاقيات حقوق الإنسان التي تعنى بالحقوق الثقافية والتعليم.

تعمل دولة فلسطين على تسجيل مواقع التراث الفلسطينية على قوائم التراث العالمي, عملا بأحكام اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، للحفاظ عليها من التخريب والتدمير والمواقع المسجلة حتى الآن هي مدينة القدس وأسوارها، والمدينة القديمة في الخليل والحرم الإبراهيمي، على لوائح اليونسكو كمواقع مهددة بالخطر، وكما تم تسجيل كنيسة المهد في بيت لحم، وبتير، وفي أيلول القادم سيتم تسجيل أريحا.

كما تم تسجيل التراث غير المادي الفلسطيني «كالحكاية والتطريز» وقريبا «الدبكة» الفلسطينية والعمل جارٍ لإدراج كل الممارسات والتقاليد والمعارف والمهارات الفلسطينية على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية عملا بأحكام اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي، وذلك حفاظاً على أصالة التراث المادي وغير المادي الفلسطيني منذ آلاف السنين.

وتدافع فلسطين عن حقوق الشعب الفلسطيني من خلال اعتماد قرارات أمام المنظمات الأممية كقرارات اليونسكو بشأن التعليم وأسرلته وتزوير المنهاج الفلسطيني في مدينة القدس واستهداف اسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي للمؤسسات الثقافية والتعليمية في القدس وفي غزة وفي غيرها من المدن الفلسطينية، والحفريات والتدمير الممنهج للتراث الفلسطيني، ومخالفتها للاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، واتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، واتفاقية صون التراث غير المادي، واتفاقية حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة.

في طبيعة الحال عادة ما يرافق هذا الجهد الهام معركة دبلوماسية تشترك فيها سفارات دولة فلسطين في كل دول العالم، لحث الدول للتصويت لصالح القرارات الفلسطينية أو تسجيل المواقع على لوائح التراث مدعمة بنقاط حديث وورقة حقائق تفشل فيها الرواية الاسرائيلية وجهدها في منعنا من تثبيت حقوقنا التاريخية والقانونية والثقافية والتراثية للشعب الفلسطيني.

كما يرافق التسجيل والنجاح في التصويت على القرارات حملة تعريفية وإعلامية عن المواقع التي تم تسجيلها وفحوى القرارات، من خلال سفاراتنا وعمل سفرائنا مع الدول المعتمدين لديها ومع الجمهور هناك، ومع المؤسسات المعنية. وهنا كذلك تتدخل الدبلوماسية غير الكلاسيكية، والدبلوماسية الشعبية من خلال عمل الجاليات والمؤسسات غير الحكومية في إقامة المعارض وإحياء المناسبات الوطنية الفلسطينية التي ترافقها الاعتداد باللباس والطعام الوطني والتعريف بالتراث الفلسطيني، بالإضافة إلى الأعمال الفنية من أفلام، ورسومات، وأعمال ثقافية ومسرحية وموسيقى. وكذلك من خلال التبادل التعليمي وابتعاث المعلمين إلى الدول الشقيقة والصديقة وتعليم اللغة العربية والدراسات الشرق أوسطية والتاريخ. وتقديم وتبادل المنح الدراسية والبعثات الثقافية في عديد الدول.

ان أسس الدبلوماسية الفلسطينية كانت قائمة على محورين رئيسين; الدبلوماسية السياسية والثقافية. حيث أن قادة العمل الوطني والسفراء، والدبلوماسيين وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية القدامى، كانوا معظمهم من المثقفين، والكتاب الذين قدموا القضية، والسردية، والرواية الفلسطينية من خلال كتاباتهم وترجماتهم، وقد استهدفتهم اسرائيل بالاغتيال. والدبلوماسية المعاصرة الفلسطينية يجب أن تكون استمراراً وتراكما لجهد دبلوماسيينا الأوائل، وفي اليوم العالمي للتضامن مع الشعب

الفلسطيني تم، بدعم من الأمم المتحدة، إصدار موسوعة ل 100 شخصية فلسطينية مؤثرة عالمياً في الثقافة والفنون والعلوم وغيرها من المجالات الهامة للبشرية منذ مطلع القرن الماضي.

إن تطوير العمل الدبلوماسي باستخدام الأدوات الحديثة وتكنولوجيا العصر بما يخدم الأهداف الوطنية في إنهاء الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي وتثبيت الرواية الفلسطينية والحفاظ على الموروث الثقافي، ودعوة الدول والمنظمات الاممية بإنفاذ الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي، وتوفير الحماية لأرض فلسطين وشعبها، وتراثها الفكري والحضاري، فهي أرض تراث عالمي، ثقافي وطبيعي، وذات قيمة نادرة واستثنائية يستوجب صونه وحمايته، وهي أرض الرسالات السماوية، ومسرى الأنبياء. ووفاء الدول بالتزاماتهم بما فيها حظر استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية التي يستولي عليها الاحتلال من أرض دولة فلسطين المحتلة بطرق غير مشروعة وإعادتها إلى بلادها الأصلية فلسطين. وملاحقة مجرمي الحرب الاسرائيليين واولئك الذين يتعاملون مع الآثار المسروقة من فلسطين، بما فيها تلك الدول التي تقبل أن يُعرض في متاحفها هذا التراث المسروق، كما حدث سابقاً مع مخطوطات البحر الميت، التي سرقتها سلطة الاحتلال عام 1967 من متحف فلسطين الأثري في القدس. وتبقى حماية الإنسان الفلسطيني حامي هذه الثقافة والتراث، والتاريخ، أولوية العمل السياسي والدبلوماسي. فخلف هذا الموروث الثقافي وحجارة وآثار فلسطين، يوجد شعب متأصل في أرضه، يقود نضالاً شجاعاً نحو الحرية والاستقلال.

السيدات والسادة

يقول شاعرنا الكبير محمود درويش: على هذه الأرض مايستحق الحياة... وخوف الغزاة من الذكريات.

فالغزاة والمستعمرون يخشون الذكريات والتاريخ والتراث، لأنهم ليسوا جزءاً من الماضي، وبذلك لن يزوروا الحاضر، ولن يكونوا جزءاً من المستقبل.

حماية التراث المادي (المعماري) أ. لوما قمصية

مركز حفظ التراث الثقافي هو مؤسسة غير ربحية تسعى للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني سواء كان ملموس أو غير ملموس، فمنذ تأسيس المركز عام 2001 تميّز بجهوده في الحفاظ على مصادر التراث الثقافي في مدن وقرى فلسطين، وذلك لربط الماضي بالحاضر والتأكيد على أن تراثنا هو أحد أهم مظاهر الثقافة والهوية الفلسطينية وأداةً هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث استطاع المركز إعادة تأهيل أكثر من 45 فراغ حضري في مراكز المدن التاريخية والأحياء القديمة، وترميم أكثر من 150 مبنى تقليدي وإعادة تطويعه لخدمة المجتمع، والتي خلقت على المدى القصير أكثر من 300 ألف يوم عمل مباشر بينما وفرّت على المدى البعيد أكثر من 400 فرصة عمل دائمة.

لدى مركز حفظ التراث الثقافي العديد من الأهداف، أهمها الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني والاستفادة منه كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تعزيز وعي المجتمع بقيمة وأهمية هذا التراث، توفير فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، إضافة الى بناء القدرات المحلية في مجال تقنيات ومنهجيات الترميم وإعادة التأهيل.

قام مركز حفظ التراث الثقافي بتنفيذ العديد من المشاريع في مجال التراث الثقافي منذ تأسيسه في مدن وقرى مختلفة في محافظة مدينة بيت لحم، وامتدت وتوسعت المشاريع لتغطي كافة مناطق فلسطين بالإضافة إلى محافظة القدس. كما وتعددت المشاريع المنفذة من قبل المركز من حيث نوعية التدخل، شملت ترميم وإعادة تأهيل مباني متنوعة، إعادة تأهيل حارات وشوارع، وممرات وأدراج، و إعادة تأهيل مرافق عامة، وإعداد دراسات مختلفة وخطط حماية وحفاظ بالترافق مع حملات توعية وشراكة مجتمعية.

يتكون المركز من عدة وحدات كانت قد أسهمت في نجاح و استمرار عمله و عطاءه، و هي:

1. وحدة التأهيل:

يرتكز عمل هذه الوحدة على ترميم مواقع التراث الأثري والمعماري، والمسارات التاريخية والسياحية الخضراء، والمباني والأحياء التقليدية والأثرية القديمة، بالإضافة إلى التخطيط الحضري للمراكز التاريخية. وتقوم هذه الوحدة بكافة أعمال التصاميم

الهندسية اللازمة لكل مشروع مع تحضير كافة وثائق العطاءات والإشراف الكامل على تنفيذ المشاريع حسب المواصفات الفنية اللازمة لحماية المشروع.

2. وحدة العلاقات العامة والتوعية المجتمعية:

بهدف ضمان شراكة ومشاركة فاعلة للمجتمع المحلي في الحفاظ على التراث الثقافي، تقوم هذه الوحدة بتخطيط وتنفيذ العديد من الأنشطة وحملات التوعية مع فئات المجتمع المختلفة عن طريق المحاضرات، وورش العمل، والمسابقات التراثية الثقافية، والزيارات الميدانية والأنشطة الفنية، والأعمال التطوعية وغيرها من الفعاليات المشتركة.

3. وحدة الدراسات والأبحاث:

تبرز أهمية هذه الوحدة من خلال عملها في تحضير البحوث والخطط المطلوبة لإدارة وحماية المعالم الأثرية، بالإضافة إلى خطط الحماية والإدارة للبلدات القديمة من أجل إعادة إحيائها والاستثمار فيها كعامل مهم في تنمية الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى برامج الحماية القانونية والبيئية من خلال تطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بضمان حماية مراكز المدن التاريخية. كذلك تقوم هذه الوحدة بتحضير وتجهيز ملفات الترشيح للمواقع والمعالم والمدن الأثرية ليتم تسجيلها على اللائحة العالمية للمواقع الأثرية.

4. وحدة الثقافة – مركز دار الصبّاغ لأبحاث ودراسات المغتربين:

تم ترميم هذه الوحدة من خلال منحة مقدمة من الحكمة السويدية - الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) من خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) لتستخدم كمركز للدراسات والأبحاث الخاصة بالمغتربين من مدينة بيت لحم، وتوثيقها بالشكل الصحيح لتصبح مرجعاً لتاريخ مدينة بيت لحم، بالإضافة إلى القيام بالأنشطة والفعاليات المختلفة لتسويق المدينة على المستوى المحلي والدولي. حيث يقوم المركز بتغطية المصاريف التشغيلية لدار الصباغ – وحدة الثقافة بالتعاون مع المجتمع المحلي وبالأخص مالك المبنى.

يتميز المركز بمشاريعه العديدة التي يسعى من خلالها للحفاظ على التراث الثقافي فمنها مشاريع ترميم وتأهيل المباني التقليدية والمراكز التاريخية، مشاريع التوعية المجتمعية، الدرسات والأبحاث، إضافة الى الدورات التي من شأنها رفع قدرات المجتمع المحلي بما يتعلق بتاهيل وترميم المباني القديمة وفقا للمعايير العالمية.

1. مشاريع الأبحاث والتدريب والدراسات:

تعد الأبحاث والدراسات عاملاً مهماً في آلية عمل مركز حفظ التراث الثقافي الذي يهدف لتعريف الاستراتيجيات والخطط لمختلف الأنشطة التي يتم تنفيذها من قبل المركز في مختلف المجالات. بينما يعد التدريب عامل آخر من العوامل المهمة التي يحرص من خلالها على إيصال المعرفة التي توصل إليها المركز لكافة شرائح المجتمع والجهات العاملة في مجال المحافظة على مصادر التراث الثقافي. كما كان المركز، ومن خلال قسم الدراسات والأبحاث، شريكاً أساسياً في إعداد وثيقتي الترشيح لإدراج مواقع فلسطينية على قائمة اليونسكو للتراث العالمي «بيت لحم، مهد السيد المسيح: كنيسة المهد وطريق الحجاج – 2011»، «وفلسطين: أرض العنب والزيتون: المشهد الثقافي في القدس الجنوبي، بتير – 2013». ومن أهم هذه المشاريع التي تم تنفيذها ضمن هذه الوحدة ما يلي:

2. مشاريع إعادة تأهيل المباني التقليدية والنسيج الحضري:

قام مركز حفظ التراث الثقافي بتنفيذ العديد من مشاريع الترميم وإعادة التأهيل في مدن وقرى فلسطين.إذ أنه يحرص على تقديم المعرفة والخبرة من خلال هذه المشاريع لتكون مثالاً على التقنيات المستخدمة في الترميم وتشجيع الآخرين على إتباعها، حيث تظهر هذه المشاريع فعالية استخدام المواد التقليدية وتطبيق التقنيات التقليدية للترميم بأسلوب يحترم البناء الأصلي من خلال الندوات والمحاضرات وورش العمل وزيارات المواقع وغيرها. وقد بلغ عدد المشاريع المنفذة من قبل المركز حوالي 200 مشروع متنوع من حيث نوعية التدخل، شملت ترميم وإعادة تأهيل أكثر من 150 مباني متنوعة، إعادة تأهيل أكثر من 45 شارع، وممرات وأدراج، وإعادة تأهيل مرافق عامة، وإعداد دراسات مختلفة.

طوّر مركز حفظ التراث الثقافي آلية لاستغلال المباني التقليدية من خلال الحصول على موافقة مالكيها بإعادة تأهيلها للمنفعة العامة لفترة زمنية لا تقل عن 10 سنوات، وذلك مقابل كلفة أعمال ترميم هذه المباني، ويمكن للمالكين إعادة استرجاع المبنى بعد انقضاء الفترة المتفق عليها. أما فيما يتعلق بمشاريع إعادة تأهيل الفراغات العامة، فقد تبنى المركز سياسة التعاون مع المجالس والهيئات المحلية لإعادة إحيائها. ومن أهم هذه المشاريع ما يلي:

3. أنشطة لبناء القدرات:

يدرك مركز حفظ التراث الثقافي الحاجة إلى بناء القدرات في مجال الحفاظ على الموروث الثقافي للمهندسين والمعماريين والحرفيين والعمال. وعليه، يعتمد المركز العديد من الوسائل العملية والنظرية لبناء وتطوير قدرات العديد من المختصين في مجال الهندسة والتخطيط والترميم وذلك كنقطة انطلاق لدعم الجهود الوطنية وتعزيزها والحفاظ على الموروث الثقافي في فلسطين وضمان ديمومته. ومن أهم الأنشطة التي قام المركز بتنفيذها لبناء القدرات:

- بناء قدرات في مجال الرسم الزيتي في المباني التقليدي؛
- مقدمة في التحليل الإنشائي وتدعيم المباني التاريخية في فلسطين؛
- دورة استدراكية لأدلاء السياحة في فلسطين بعنوان التراث الثقافي والمعماري في مدينة بيت لحم؛
- بناء قدرات مهندسي الهيئات المحلية؛
- بناء قدرات طلاب التخطيط والهندسة.

4. مشاريع التوعية والشراكة المجتمعية:

إن ما أنجزه مركز حفظ التراث الثقافي ويعمل على إنجازه في مجال حماية وتطوير وإدارة مصادر التراث الثقافي في المدن والقرى الفلسطينية، بحاجة إلى مشاركة مجتمعية تواكب هذه المسيرة التنموية. ولهذا تتسارع الخُطى لإنجاز برامج وحملات متعددة في مجال تعزيز الوعي بالحفاظ على مصادر

التراث الثقافي وتطويرها من خال استهداف كافة قطاعات المجتمع. ويعتمد المركز العديد من الأنشطة والوسائل لإشراك المجتمع مثل وُرش عمل وزيارات ميدانية وأعمال تطوعية ومطبوعات ومشاريع ريادية. وقد نفذ مركز حفظ التراث الثقافي حتى الآن أكثر من 4.000 نشاط ونجح في الوصول لأكثر من 120.000 شخص، والذي بدوره حقق نوعاً من التغيير الإيجابي في التوعية المجتمعية لقيمة التراث الثقافي وأهمية المحافظة عليه. ومن أهم أنشطة هذه الوحدة ما يلي:

- **تخطيط مجتمعي**:

يُنفذ المركز وبالتوازي مع مشاريع الترميم وإعادة التأهيل، لقاءات مع صنّاع القرار وذوي العلاقة بهدف إشراك هذه الفئات في عملية التخطيط وصياغة الاستراتيجيات المناسبة والخطط التنفيذية للمشاريع المقترحة عند انتهائها، والأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتهم واقتراحاتهما وأولويات التطوير في منطقة المشروع. كما تهدف هذه المشاريع بالإضافة إلى الحفاظ على الموروث الثقافي إلى استخدام هذا التراث كأداة للتنمية وتطوير قطاع السياحة في المدينة.

- **محاضرات ووُرش عمل:**

تسلط هذه المحاضرات الضوء على أهمية دور المجتمع المحلي ومسؤوليته في حماية موارد التراث الثقافي، ورفع الوعي بأهمية وقيمة الموروث الثقافي كأحد مكونات الهوية الوطنية وأهم عوامل دعم وتطوير السياحة. تم استهداف فئات مختلفة من المجتمع من خلال عروض مصورة عن أهمية هذه المشاريع والتدخلات في البلدات القديمة وتأثيرها على المجتمع والبيئة المحيطة.

- **زيارات ميدانية:**

يقوم المركز أيضاً بالتنسيق لزيارات ميدانية مع كافة قطاعات المجتمع سابقة الذكر وصناع القرار، للمشاريع المنجزة أو تلك التي قيد التنفيذ، والمسارات البيئية السياحية والأماكن الأثرية التي تهدف إلى تقديم مثال حي للحفاظ على التراث الثقافي وأثره على المجتمع بالإضافة إلى تعريف هذه القطاعات على مراحل عمليات الترميم وإعادة التأهيل والمواقع التراثية والأثرية الموجودة في مجتمعنا. ولضمان نجاح وتحقيق أهداف هذه الزيارات وإفادة المشاركين، يقوم المركز بعمل استطلاع للرأي مع كل مشارك حول أهمية الزيارة ونتائجها.

- **منشورات ومطبوعات**

تعد المنشورات والمطبوعات جزءاً هاماً من خطة مركز حفظ التراث الثقافي الشاملة وأنشطتها، إضافةً إلى كونها وسيلة لرفع الوعي بأهمية هذا التراث والتعريف به وبقيمته التاريخية والاجتماعية لدى الرأي العام.

أبرز التحديات التي تواجه التراث الثقافي:

التراث الثقافي الفلسطيني يعتبر جزءاً حيوياً من الهوية الوطنية الفلسطينية، ولكنه يواجه العديد من التحديات التي تؤثر على حمايته والحفاظ عليه. من بين هذه التحديات:

1. **الإحتلال:** الاحتلال السرائيلي يشكل تحدياً كبيراً أمام الحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني اذ يسعى من خلال ممارساته المختلفة الى طمس، إيذاء، ومسح هذا التراث.

2. **تشريعات غير كافية:** يواجه التراث الفلسطيني تحديات فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين الخاصة بحماية مصادر التراث الثقافي. اذ ان التشريعات الغير كافية أو الضعيفة قد تؤدي إلى عدم توفير الحماية الملائمة للتراث الثقافي الفلسطيني، مما يعرضه للتدهور والتخريب.

3. **الزحف العمراني والنمو السريع للمواقع:** تشهد الأراضي الفلسطينية زيادة في التوسع العمراني والتطور الحضري، وهذا يعني تغير في المشهد العمراني وفقدان للمواقع التاريخية والمعمارية التي تشكل جزءً من التراث الثقافي.

الزحف العمراني يتسبب في تجاهل البنية التحتية التاريخية وتدمير الأبنية التقليدية، مما يؤثر على الهوية الثقافية والتاريخية للمناطق المحلية.

4. **قلة الوعي:** تعاني المجتمعات الفلسطينية من قلة الوعي والاهتمام بالتراث الثقافي. قد يكون هذا نتيجة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الفلسطينيون. قد يتجاهل البعض أهمية الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي الفلسطيني، مما يؤدي إلى تدهور وتشويه بعض مصادر هذا التراث.

5. **ندرة الموارد المالية:** تعد ندرة الموارد المالية عقبة رئيسية تعيق الجهود المبذولة للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني. التمويل المناسب يلعب دوراً حاسماً في تنفيذ برامج الحفاظ على المواقع التاريخية والآثار، وتوفير التدريب والتثقيف للمجتمع، وتنظيم المعارض والفعاليات الثقافية. ومع ذلك، قد تكون هناك قيود مالية تحد من إمكانية توفير الموارد اللازمة للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني.

6. **تعقيد الملكية :** تواجه المواقع التراثية في فلسطين تحديات تتعلق بالملكية والتنظيم القانوني. بسبب التاريخ المعقد للمنطقة والصراع السياسي المستمر، قد تواجه المواقع الثقافية تعقيدات فيما يتعلق بحقوق الملكية والحماية القانونية. قد ينتج عن ذلك الإهمال والتدهور والاستغلال غير الملائم للمواقع والمباني التاريخية.

تعزيز الصناعات الإبداعية الفلسطينية في دعم الحق في الثقافة في فلسطين، اعداد أ. شيرابي يامادا

حول سنبلة

سنبلة هي منظمة غير ربحية للتجارة العادلة أُنشئت في القدس في عام 1988 ، بهدف تمكين الحرفيين في المجتمعات المهمشة في فلسطين، وذلك من خلال الترويج للحرف التقليدية. وتعمد سنبلة في نشاطاتها إلى دمج التراث الثقافي الفلسطيني في الأنشطة الاقتصادية، وإلى ضمان استمراره ، وبقائه على صلة وثيقة بمجتمع الوقت الراهن.

- **شركاء مؤسسة سنبلة**: 25 مجموعة حرفية تعمل في مخيمات اللاجئين والقرى والتجمعات البدوية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وفي مناطق الحزام الأخضر (مناطق الـ 48).
- **المستفيدون من مؤسسة سنبلة**: النساء ، وذوي الإعاقة ، وصغار المزارعين.
- **المنتجات**: التطريز الفلسطيني، ونحت خشب الزيتون وعرق اللؤلؤ، السيراميك، النسيج البدوي، صنع السلال، منتجات صوف الأغنام، الجلود، المجوهرات، المنتجات الورقية المعاد تدويرها، المنسوجات المحاكة والمطبوعة يدوياً، والمنتجات الغذائية المحلية.
- يدر متجر سنبلة للتجارة العادلة في الشيخ جراح وموقع التجارة الإلكترونية (www.sunbula.org) دخلاً منتظماً للحرفيين ويضمن الجدوى الاقتصادية لعملهم.
- تقدم مؤسسة سنبلة خدمات تطوير المنتجات وبناء القدرات والتمويل الطارئ لضمان تنمية مجموعات الحرفيين واستدامتهم.
- تعمل سنبلة على الحفاظ على الموروث الثقافي من خلال البحث والتوثيق ، وقد عمدت إلى نشر الكتب التالية:
  1. «تطريز الحياة: المرأة الفلسطينية والتطريز» (2000)؛
  2. «سبعة عشر تقنية تطريز من فلسطين: دليل إرشادي» (2019)؛
- مؤسسة سنبلة عضو في منظمة التجارة العادلة العالمية (WFTO) وتلتزم بمبادئ وممارسات التجارة العادلة.

التحديات

انخفض عدد الحرفيين بشكل ملحوظ في العقود الماضية، ما يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي سريع التغير اليوم؛ فأبناء الجيل الأصغر والأكثر تعليماً ممن لديهم خيارات وظيفية أوسع، لا يختارون دخول قطاع الحرف أو الانسحاب من وظيفة ذات رواتب أعلى في الداخل المحتل. لذا فالحرف اليدوية المهددة بشكل خاص بالاختفاء، هي:

- نحت عرق اللؤلؤ
- النسيج البدوي
- صنع السلال
- النسيج المجدلاوي
- تقنيات التطريز غير المتصالبة مثل التحريري من بيت لحم

التوصيات

هناك حاجة إلى القيام بجهود استباقية من أجل حماية التراث الحرفي في المستقبل، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرسمية.

المجال الاقتصادي:

- تعزيز الصناعة الحرفية ودعمها من أجل استمرارها وديمومتها.
- جعل العمل الحرفي خياراً جذاباً اقتصادياً (أي: أجور تجارية عادلة)

المجال الاجتماعي:

- توفير فرص لجيل الشباب للتعرف على الحرف التقليدية والمهارات الحرفية وتعلمها وتدريبها؛
- بحث وتوثيق الحرف المعرضة للخطر بشكل خاص

المجال الرسمي:

- سن نظام رسمي لرفع مكانة الحرفيين ولضمان استمرار التراث الحرفي (على سبيل المثال: «الكنوز الوطنية الحية» في بلدان مثل اليابان وكوريا والفيليبين ، والذي يحدد الحرفيين ويحميهم باعتبارهم حراساً للممتلكات الثقافية غير المادية).

الوقـف الإسلامـي فـي القـدس الشريـف

بيـن التاريـخ ودوره فـي حمايـة القـدس وأهلهـا، اعـداد أ. محمـود علـى قـدورة

لقد أنبأت سجلات المحكمة الشرعية في القدس الشريف، خلال الفترة الممتدة من العام 923 هجري إلى 1336 هجري أي خلال الأعوام 1517 حتى 1918 ميلادي، من عُمر السلطنة العثمانية على حجم الوقفيات العامرة والمندثرة بجميع اصنافها: الوقف الذُري والوقف الخيري ووقف الارصاد.

بحيث يستدل من تلك السجلات حالة فريدة من نوعها، إذ رصدت تطور المجتمع المقدسي بكل مكوناته، كما ورصدت مختلف جوانب الحياة التي عاشها أسلافنا بصورة مذهلة، لذلك كل من يقرأ صفحات السجلات التي بلغت 416 سجلاً، حيث كل سجل يحتوي على الآلاف من المعاملات التي تمت امام القضاة ونوابهم، يشعر أنه يعيش تلك الحقبة بكامل تفاصيلها.

ليس من قبيل المبالغة أن أنقل إلى حضراتكم ما ذكرته أعلاه، ولكن يستدعي أن أنقل لكم بكل أمانة وتجرد، تجربتي الشخصية في هذا المجال، بما وجدته ووجده آخرين من بعض الزملاء الذين قاموا بذات التجربة عندما تصفحوا بعض السجلات، والتي تتلخص بأن تصفح وقراءة بعض من تلك الصحف من أي سجل، يجعل المرء في لهفة وتشوق لقراءة المزيد، وكأننا نغوص في أعماق بحر ليس له قرارا.

المذهل حقاً، أن السجلات الشرعية أفصحت ورصدت عن عدد كبير من الأوقاف الإسلامية، قبل نشأة الدولة العثمانية بأعوام كثيرة خلال فترة الدولة المملوكية، والمذهل أكثر أن تلك السجلات كشفت أوقافا ذُرية لعدد من العائلات الفلسطينية المقدسية إبان الفترة المملوكية: منها على سبيل المثال لا الحصر عائلة ابن حامد الخلوتي التي تعرف اليوم بعائلة أبو السعود، وعائلة دبوس التي تعرف اليوم بعائلة عطية، وعائلة الديري التي تعرف اليوم بعائلة الخالدي....

لذلك عندما نضع الحقيقة الساطعة بين أيديكم حول حقيقة الدور التاريخي للوقف الإسلامي في المدينة المقدسة، فإننا نرسم ونكشف عن حقيقة دامغة تنبئ عن الوجود العربي الفلسطيني في القدس الشريف وبوثائق رسمية منذ ما يزيد عن

850 عاماً، لأن تلك السجلات كذلك كشفت عن أوقاف خيرية وذُرية إبان الفترة الأيوبية، ورصدت أوقافا ذُرية لعائلات مقدسية تواجدت في تلك الفترة منها على سبيل المثال عائلة العلمي وعائلة الهكاري التي انبثقت عنها عائلة الامام المقدسية وعائلة آل غُضية التي تعرف اليوم بعائلتي الحسيني وجودة.

هذا الكنز التاريخي الحقيقي والقائم حتى هذه اللحظة، دفع بعض المخلصين من أهل القدس الشريف، إلى أن تتضافر جهودهم بإنشاء جمعية تُعنى بالمحافظة على الوقف والتراث المقدسي، من أجل إنشاء جيل مهتم بمصير القدس وأوقافها، وهي المهمة السامية لهذه الجمعية من أجل خلق مجتمع مقدسي متألقا ومتحضرا يُفتخر به امام باقي المجتمعات العربية والاسلامية، باعتبار أهل القدس بحكم القدر أصبحوا الأُمناء عن الأمة في الحفاظ على تاريخ السلف الصالح، لوجود عدد كبير من الوقفيات باسم الجاليات العربية والإسلامية من جميع أقطار العالم، الذين حضروا إلى القدس ووطأت أقدامهم ترابها الطاهر، مما جادوا بأغلى ما يملكوا واشتروا عقارات في القدس ومحيطها، وأوقفوها على ذريتهم أو على أعمال خيرية، كما هو الحال بالنسبة إلى الجالية المغربية وأهل بلاد الشام والحجاز، وأهل أوروبا العتيقة ممن دخلوا في الإسلام، فكانت عقارات أهل أوروبا تعرف بعائلة الرومي أو الرومية وهي كثيرة.

لذلك، صُحف سجلات المحكمة الشرعية، أفصحت بشكل منقطع النظير وبشكل لا يتصوره العقل، أن القدس الشريف تعد المدينة الوحيدة في العالم ينتشر فيها الوقف، بالنظر إلى مكانتها الدينية عند المسلمين.

ومن هذا المنطلق، وجدنا نحن في جمعية وقفنا أن نتحلى بزمام المبادرة، التي تتسم بأصدق إنباء بحب القدس، فالكلمات لا تغني عن الأفعال، ولما كانت المبادرة تعتمد على أساس جوهري في المجتمعات من أجل استمرارية حياة الأفراد فيها، ومن أجل اكمال المسيرة مستقبلا، تم اتخاذ القرار الصائب من قبل الهيئة الإدارية الثانية من عُمر هذه الجمعية، من أجل رصد جميع الوقفيات الإسلامية في القدس الشريف، ابتغاء رضى رب العالمين أولا وأخيرا، ومن ثم في سبيل الحفاظ على مقدرات العائلات المقدسية، التي يفتخر أبناؤها بانتمائهم إلى اجداد دخلوا وسكنوا القدس منذ عشرات القرون من الزمن، فجادوا بأغلى ما يملكوا بأن أوقفوا وحبّسوا

ابتغاء الأجر والثواب كصدقة جارية، ما كان في ملكهم أو ما كان جارٍ في ملكيتهم عقارات وعقارات بالتخصيص وأموال منقولة وبساتين، على ذريتهم وعلى أعمال خيرية، لقدسية المكان وأهميته المحددة في القرآن الكريم، فكانت بصيرتهم الفذة مصدر إلهام لذريتهم، وكانت حصنا منيعا في منع تهويد المدينة المقدسة.

إن مجتمعنا اليوم أحوج ما يكون إليه، هو التعرف على دور الوقف وأهميته الذي ساهم في الحفاظ على المعالم الإسلامية والعربية في القدس الشريف، وذلك كونه يشكل سداً حصيناً ومانعاً في مواجهة سياسات التهويد التي يمارسها الاستعمار الصهيوني، ولبيان هذا الدور يستدعي من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إدخاله في المنهاج التعليمي بصورة بارزة ومكثفة لدحض الرواية الإسرائيلية وتعزيز الثقافة العامة لدى الطلبة الفلسطينيين عن أهمية الوقف في المدينة المقدسة وباقي المدن الفلسطينية كمدينة خليل الرحمن التي تزخر كذلك بأوقاف عامرة.

وبالتالي، جدير ببيانه أن ما قامت به وما ستقوم به جمعية المحافظة على الوقف والتراث المقدسي «وقفنا»، يهدف إلى نشر وإبراز المكانتين الدينية والتاريخية التي حظيت بها المدينة المقدسة بين المسلمين ومن ضمنهم الفلسطينيين، لذلك نرى الاهتمام الشديد من الدارسين في الكتابة عن القدس وأماكنها الدينية والتاريخية، سببا في حمايتها من قبل العائلات المقدسية التي حافظت على معالمها الإسلامية منذ قرون، باعتبار القدس كانت ومازلت تشكل هدفا للأطماع والصراعات الدينية والسياسية المختلفة عبر التاريخ، مما جعلها مدينة غير مستقرة أمنياً وسياسياً، وهذا الواقع ينبئ عنه خضوع المدينة المقدسة اليوم للاستعمار الصهيوني.

وبناءً على ما تقدم، نجد أن معظم الباحثين يتفقوا على الحجم الكبير للعقارات الوقفية الذُرية والخيرية في المدينة المقدسة، لكن لا وجود لدراسات دقيقة تحدد حجم وعدد العقارات الموقوفة، إلا أن دراساتنا وما قامت به الجمعية من رصد للأوقاف الذُرية العامرة من خلال دراستنا نقدرها بما لا يقل عن 70% من حجم البلدة القديمة، لا سيما وأن من بعض أسباب عدم وجود حصر دقيق للعقارات الموقوفة ناجم عن تعدد السلطات السياسية التي حكمت القدس، وتبعثر السجلات الوقفية وضياع بعضها وتلف البعض الآخر منذ العهد المملوكي مرورا بالعهد العثماني، إلى الانتداب البريطاني والوصاية الأردنية وحاليا الاستعمار الصهيوني، وفي كل تلك المراحل يجد الباحث والقارئ أن المسلمين بوجه عام والفلسطينيين بشكل خاص، حرصوا ومازالوا حتى اليوم على وقف كل أو بعض عقاراتهم، من أجل حمايتها ومنع ضياعها ومن أجل استمرار الحفاظ على الطابع الإسلامي في المدينة المقدسة.

ونحن في جمعية المحافظة على الوقف والتراث المقدسي «وقفنا»، أردنا أن نكون أول المبادرين بمجتمعنا لننهض به، رغم شح الموارد المالية بل شبه انعدامها، ولعدم توافر الأدوات اللوجستية المساعدة وشح المصادر، لكن تمكنا من تجاوز ذلك بمنة وفضل من الله عزوجل، ثم بالإرادة الصادقة والاخلاص في النية والعمل، فوصلنا لأهم هدف من أهداف الجمعية من خلال هذا الإنجاز وبالتعاون مع مؤسسة رؤيا، بتحديد الوقفيات العامرة التي لازالت عائلات مقدسية تنتفع بتلك العقارات سكنا واشغالا أو أنها تستلم ما هو مستحق لها من الريع السنوي عن بدل الإيجارات المتحصلة سنويا من المنتفعين بتلك العقارات.

وفي هذا المقام، لائق ببيانه أن نشير بأن جمعية وقفنا أنهت من المرحلة الأولى من عملها برصد وتحرير نصوص الوقفيات الذُرية العامرة للمسلمين بشكل عام وأهل القدس الفلسطينيين بشكل خاص، على مرّ ثمانية قرون من الزمن، التي بلغت ما يزيد عن 630 وقفية عامرة، بعدد 145 عائلة مقدسية، بحيث تمكنا من انجاز هذا العمل ونشره وهو في طور اعمال الطباعة من خلال مؤسسة الرؤيا الفلسطينية التي تُعنى بالحفاظ على إرث الأجداد من ضمن برامجها المتعددة في القدس، بأن أخذت على عاتقها زمام المبادرة، بتقديم كل التعاون مع جمعية وقفنا، من أجل نشر ما تم رصده ومعاينته من خلال ما حققته جمعية وقفنا من انجاز يتصل بالوقفيات العامرة منذ العهدين المملوكي والعثماني بالإضافة إلى العهد الأيوبي.

فهذا العمل حقيقة يهدف إلى نشر الوعي بين أبناء القدس خاصة وفلسطين عامة وللعالم، للتعمق بدراسة المعنى الحقيقي والواقعي القانوني والتاريخي للوقف وأهميته في الحفاظ على الموروث الحضاري للأمتين الإسلامية والعربية، ومن أجل المساهمة في تنشئة جيل وأجيال تبحث عن الإرث الحضاري وتساهم بالحفاظ عليه إلى يوم يبعثون.

فضلاً عن ذلك، تمكنت الجمعية من رصد الأوقاف الخيرية والذُرية المسيحية في القدس الشريف التي تجاوزت 200 وقفية خلال فترة العهد العثماني على مدار 400 عام، وأوقافا أخرى لغير المسلمين، وهذا إن دل فإنه يدل على سماحة ورصانة وأريحية نظام الحكم ابان السلطنة العثمانية القائم على المساوة بين أبناء رعاياها، وهو لدلالة على استمرارية الحكم لمدة تجاوزن 4 قرون.

لذلك، تؤمن جمعية وقفنا بأن موضوع إرث الأجداد أولوية لا يضاهى به أي عمل إنساني آخر، فلم تترد الجمعية بنشر هذا العمل وفق رؤية واستراتيجية وطنية أولا، ومن أجل بيان حجم المسؤولية الملقاة على أهل القدس في الحفاظ على مقدرات الأمة الإسلامية منذ قرون، ولكشف حقيقة دامغة تظهر الهوية الراسخة للمدينة المقدسة، وهول ما عاناه أهل المدينة من ظلم وبطش خلال الاستعمار الصهيوني، لكن بقوة الايمان استطاع أهلها بصدق انتمائهم للمدينة المقدسة وتفانيهم بحمايتها، جعل التمسك بالثوابت بالنيابة عن الأمتين الإسلامية والعربية، ذو أثر بليغ من الناحية المعنوية، فكان هذا العمل المنجز وبنشره من مؤسسة الرؤيا الفلسطينية مساهمة لكشف بصيرة الأجداد والامتنان للهم في نهجهم الصالح، بوضع الحقيقة بين أيدي أهل القدس خاصة والعالم الإسلامي عامة، للتأكيد على أن الأوقاف الإسلامية في القدس كانت السبب الرئيس والوحيد في ثبات وتعزيز صمود أهلها.

والله ولي التوفيق،،،،

القدس الشريف محرم 1445 هجري الموافق لشهر تموز من العام 2023 ميلادي

محمود علي لطزيز «قدورة»

رئيس الهيئة الإدارية لجمعية المحافظة على الوقف والتراث المقدسي«وقفنا»

النظام القانوني للوقف الإسلامي في مدينة القدس الشريف

إعداد: المحامي خالد زبارقة | القدس – فلسطين

2021

شهدت مدينة القدس الشريف في القرن الأخير أحداثاً وظروفاً استثنائية أثرت بشكل مباشر على الأوقاف الإسلامية فيها وغيّرت في واقعها، حيث تعددت القوانين التي تُنظم أحكام الوقف الإسلامي في مدينة القدس تبعاً لتعدد الأنظمة التي حكمت هذه المدينة في هذه الفترة ذات الأحداث المتعاقبة، ابتداءً من الحكم العثماني، ومروراً بالانتداب البريطاني، ثمّ الحكم الأردني للضفة الغربية والقدس الشريف، وانتهاءً بالاحتلال الاسرائيلي منذ عام 1967 م.

ويُقصد بالنظام القانوني بمعناه العام بأنّه «مجموعة القواعد القانونية العامة المُنظمة لشأن معين في بلد معين في زمن معين» ويُقصد به أيضاً «مجموعة الاجراءات والقواعد التي تبني عليها الدولة أفكارها ومبادئها وتقتبس منه قانونها».[6]

ويُقصد بالوقف الإسلامي بأنّه: «حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد، والتصدق بالمنفعة على الفقراء ولو في الجملة أو على وجه من وجوه البر»[7]، وبالمعنى الخاص في العقارات نقصد به تلك العقارات التي تمّ وقفها شرعياً ومنع التصرف برقبتها بالبيع وغيرها من التصرفات. [8]

---

6 أنظر: د. عباس الصراف وجورج حزبون، المدخل الى علم القانون، دار الثقافة، عمان – الأردن، الطبعة الأولى 2008 م، ص 20. وأيضاً: د. عوض الزعبي، المدخل الى علم القانون، دار وائل، عمان – الأردن، الطبعة الثالثة 2007 م، ص 8.

7 أنظر»: د. عكرمة صبري، الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، عمان – الأردن، الطبعة الثانية 2011 م، ص 42-41.

8 وقد عرّفه آخرون بأنّه:» حبس مؤبد أو مؤقت لمال، للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة». وأنه:» تخصيص مال معين ليصرف من ريعه على جهة معينة».

أنظر: محمد قدري باشا، قانون العدل والإنصاف في حل مشكلات الأوقاف، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى 2007 م، ص 25.

وبهذا يمكن تعريف النظام القانوني للوقف الإسلامي في القدس الشريف بأنّه: «مجموعة الإجراءات والقواعد القانونية التي تُنظم أحكام وشؤون ومعاملات الوقف الإسلامي في مدينة القدس».

إن موضوع النظام القانوني للوقف الإسلامي في القدس الشريف هو موضوع قانوني مُعمّق، نظراً لما تتمتع به عقارات الوقف الاسلامي في مدينة القدس من أهمية خاصة بالنظر الى مكانتها الدينية والتاريخية من ناحية، وبالنظر الى حجمها الكبير والمنتشر في كافة أرجاء المدينة من ناحية أخرى، حيث تُقدّر نسبة العقارات الوقفية في البلدة القديمة قبل التوسعى الصهيونية إلى 67%، ووصلت نسبة الأوقاف في المدينة ككل إلى بحوالي 80%.[9]

بالإضافة، إن موضوع النظام القانوني للوقف الإسلامي يحمل أهمية عملية كبيرة بحيث يُثير تساؤلات عملية جديرة بالبحث والاهتمام تمس المصالح والحقوق المتعلقة بالأوقاف الخيرية والذُرّية عموماً، حيث أدت الأحداث المتلاحقة التي مرت بها مدينة القدس الشريف في القرن الأخير الى تبعثر هذه القوانين المنظمة للوقف الاسلامي بسبب عدم ثبات واستقرار النظام السياسي والإداري في المدينة، الأمر الذي صعّب مهمة الباحثين والمتعاملين معها عموماً.

ولم يكتفِ الاحتلال الإسرائيلي بهذا الحد فحسب، بل قيّد عمل المحاكم الشرعية ودائرة الأوقاف الإسلامية الأردنية فيما يتعلق بشؤون الوقف وطرق إدارته في جوانب عديدة، فضلاً عن تقليص الاختصاص في النظر في مسائل الوقف بين المحاكم الشرعية الإسرائيلية والأردنية من جهة، وتوسيع تدخل المحاكم النظامية العامة في مواضيع الأوقاف من جهة أخرى.

ولا يُنكر أحد أنّ هذه المؤسسة القانونية للوقف قد وقفت سدّاً منيعاً أمام الاحتلال يمنعه من التلاعب في الأراضي والعقارات أو شرائها أو التصرف فيها، باعتبار أنّ رقبة هذه العقارات الوقفية محبوسة عن التصرفات الناقلة للملكية وأنّ منفعتها مُسبّلة في أوجه البر العامة، ولذلك وجد الاحتلال الاسرائيلي نفسه أمام عقبة تمنعه من تحقيق غاياته ومراميه في تهويد مدينة القدس والسيطرة المطلقة على أراضيها.

ومن هنا بدأ الاحتلال بتشريع القوانين العنصرية التي تسمح له بمصادرة واستملاك عقارات المقدسيين عموما، ومن ضمنها العقارات الوقفية، تحقيقاً لغاياته التهودية، وسخر جميع إمكانيات الدولة ومؤسساتها وأدواتها في خدمة هدفه الرئيسي في

---

9 انظر: د. سامي الصلاحات، الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي، الطبعة الأولى 2011، مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات، بيروت – لبنان، ص 75.

السيطرة على الأراضي في مدينة القدس الشريف بأي طريقة كانت. وتعددت هذه القوانين الاحتلالية، فمنها قانون أملاك الغائبين وقوانين التنظيم والبناء وقوانين الاستملاك وقانون الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية التي تمّ بموجبها مصادرة آلاف الدونمات والعقارات الوقفية والمقابر.

تسري على الأوقاف الإسلامية في القدس الشريف مجموعة من القوانين الأردنية التي تطبقها المحاكم الشرعية الأردنية والتي ما زالت تعمل في شرقي القدس استمراراً للدور التاريخي للأردن في المدينة)المبحث الأول)، وفي المقابل فقد فرض الإحتلال الاسرائيلي مجموعة أخرى من القوانين التي تُطبق جبراً على هذه الأوقاف أيضاً. (المبحث الثاني).

لقراءة البحث كامل، الرجاء الضغط على الرابط التالي:

https://acrobat.adobe.com/link/review?uri=urn:aaid:scds:US:02fb36ed-aff2-3d1e-852f-31814da8308b

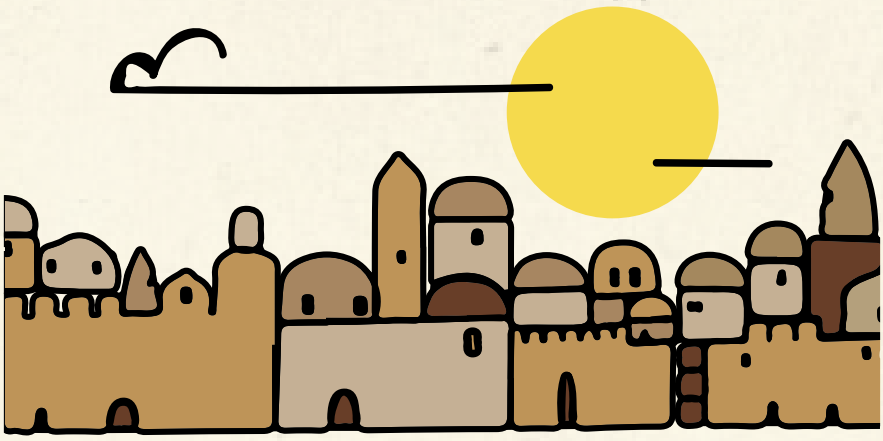

EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

Network for Experiential Palestinian Tourism Organizations
NEPTO

الرؤيا الفلسطينية
PALESTINIAN VISION

جمعية الروزنا
Rozana Association

محتوى التقرير من مسؤولية جمعية الروزنا ومؤسسة الرؤيا الفلسطينية، ولا يعبر بالضرورة عن رأي الاتحاد الأوروبي.